حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٨ (عدد يناير – مارس ٢٠٢٠)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

المسؤولية المالية للوزير في الدولة العباسية ٢٤٧-٣٣٤هـ/ ٨٦١-٩٤٥م

أ. م. سوسن بهجت يونس*

جامعة بغداد/ كلية اللغات

المستخلص

لا تزال بعض فترات تاريخنا مهملة، لم تلق ما تستحقه من عناية وبحث وقد تكون بعض هذه الفترات مهمة في تطوراتها وفي أثرها، ومن هذه الفترات الفترة التي سنتناولها في بحثنا هذا، مع أنها فترة انتقلت فيها الخلافة العباسية من كونها القوة الأولى فيما سميت بالعصور الوسطى إلى مجموعة دويلات وإمارات تتمتع بكيانات واضحة أو قلقة، وإلى خضوع ما بقي من أرض الخلافة للسيطرة البويهية، وقد سبقهم الأتراك بعدما سيطروا على مقررات الخلافة العباسية للفترة (٢٤٧-٣٣٧هـ/٨٦١-٩٤٥م)، إذ أدت سيطرة الأتراك وضعف الخلفاء الأتراك ومنهم المستعين بالله إلى تجاهل شروط الوزارة وتوليها من قبل أحدهم، وهكذا تولى أوتامش وزارة المستعين واستبد بالأمور واقطع لنفسه أموالاً جليلة (وعمد إلى ما في بيوت الأموال فاكتسحه). ونظراً لأهمية هذه الفترة لذا سنعمد إلى دراسة موقف الوزير من المؤسسة المالية وكيفية إدارتها لهما، وهل استطاع أن يخفف من وطأة وتدخل الأتراك فيها.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المالية، الوزير ، الضرائب، الديوان، الدولة العباسية

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٠.

المقدمة:

لا تزال بعض فترات تاريخنا مهملة، لم تلق ما تستحقه من عناية وبحث وقد تكون بعض هذه الفترات مهمة في تطوراتها وفي أثرها، ومن هذه الفترات الفترة التي سنتناولها في بحثنا هذا، مع أنها فترة انتقلت فيها الخلافة العباسية من كونها القوة الأولى فيما سميت بالعصور الوسطى إلى مجموعة دويلات وإمارات تتمتع بكيانات واضحة أو قلقة، وإلى خضوع ما بقي من أرض الخلافة للسيطرة البويهية، وقد سبقهم الأتراك بعدما سيطروا على مقررات الخلافة العباسية للفترة (٢٤٧-٣٣٧هـ/٨٦١-٩٤٥م)، إذ أدت سيطرة الأتراك وضعف الخلفاء الأتراك ومنهم المستعين بالله إلى تجاهل شروط الوزارة وتوليها من قبل أحدهم، وهكذا تولى أوتامش وزارة المستعين واستبد بالأمور واقطع لنفسه أموالاً جليلة (وعمد إلى ما في بيوت الأموال فاكتسحه).

ونظراً لأهمية هذه الفترة لذا سنعمد إلى دراسة موقف الوزير من المؤسسة المالية وكيفية إدارتها لهما، وهل استطاع أن يخفف من وطأة وتدخل الأتراك فيها، وقد تم تقسيم البحث إلى سبعة مطالب، تناولنا في المطلب الأول إلى طريقة اختيار الوزراء، وخصص المطلب الثاني بدراسة السياسة الزراعية للدولة وموقف الوزير منها، وتم دراسة ديوان بيت المال وبيّنا دور الوزير من هذه المؤسسة في المطلب الثالث، في حين تناول المطلب الرابع مفهوم الجهبذة وموقف الوزير منه، أما المطلب الخامس والسادس فقد تم تخصيصه لدراسة ديوان المصادرين وديوان المواريث، وقد تلت البحث الخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع. والله الموفق.

المطلب الأول: طريقة اختيار الوزراء

لقد تضاءلت أهمية الوزارة منذ مقتل الخليفة المتوكل (٢٤٧هـ- ٨٦١م)، واستبد الأتراك في إدارة الدولة[١]، وأصبح منصب الوزارة تحت تأثيرهم، واختيار المرشح يجري بحسب اشارتهم، وهكذا عهدوا بالوزارة إلى أحمد بن الخطيب[٢]، الذي اشترك معهم في تغطية الجريمة التي ارتكبت بقتل الخليفة المتوكل، "إذ أنه (ابن الخطيب) أحضر القواد والكتاب والجند، وقرأ عليهم كتاباً من المنتصر يخبرهم فيه بأن الفتح بن خاقان قد قتل الخليفة المتوكل، وأنه قد قتله به"[٣]، وبقي ابن الخطيب وزيراً طيلة حكم المنتصر، واستمر على تعاونه مع زعماء الأتراك، وقد تفاوض هؤلاء معه "في شأن المعتز والمؤيد.... وحملوا المنتصر على خلعهما" من ولاية العهد[٤].

وعند وفاة المنتصر تمكن ابن الخطيب من تنفيذ رغبة قادة الترك في المجيء بالمستعين إلى الخلافة، إذ "اجتمع الموالي... ومنهم بغا الصغير وبغا الكبير وأوتامش ومن معهم، فاستحلفوا قواد الأتراك والمغاربة والاشروسنية على أن يرضوا بمن رضي به بغا الصغير وبغا الكبير واوتامش وذلك بتدبير احمد بن الخطيب، فحلف القوم"[٥]، وقد ادت سيطرة الأتراك، وضعف المستعين إلى تجاهل شروط الوزارة، وتوليها من قبل أحدهم، وهكذا تولى أوتامش وزارة المستعين[٦]، حيث استبد بالأمور واقطع لنفسه أموالاً جليلة، "وعمد إلى ما في بيوت الأموال فاكتسحه"[٧]، ولكن استبداد هذا الوزير بالدولة دون بقية الأتراك قد عجل بنهايته[٨]، وقد اختار المستعين لوزارته عبد الله بن محمد بن يزداد الذي كان من الكتاب [٩]، فلم يرضى الأتراك لأنه لم يكن من صنائعهم، وغضب عليه بغا الصغير والأمراء الأتراك لأنه ضيق عليهم الأموال، فهرب من سامراء إلى بغداد، بعد أن هددوه بالقتل [١٠]، واستوزر الخليفة المستعين بعد ذلك محمد بن الفضل الجرجرائي، الذي بقي في الوزارة حتى خلع الخليفة [١١].

تولى المعتز بالله الخلافة واضطره الأتراك إلى استيزار أبي الفضل جعفر بن محمود الأسكافي، الذي كان يكرهه، وقد حصل بسبب هذا الوزير فتنة بين الأتراك أدت إلى عزله، فاختار الخليفة المعتز لوزارته عيسى بن فرخانشاه الكاتب، الذي كان يتولى ادارة بعض الدواوين، ولكن سرعان ما عزل بسبب الأتراك[١٢]، فاستوزره أبا جعفر احمد ابن اسرائيل الأنباري الذي كان "أحد الكتاب الحذاق الأذكياء"[١٣]، وكان يتمتع بمنزلة عالية لدى الخليفة، فقد كان له كاتباً قبل الخلافة، وهو الذي أشرف على تربيته، ولكن الأتراك لم يرق لهم ذلك، فاستغلوا عدم صرف العطاء بسبب فراغ بيت المال، وأقدم أحد رؤسائهم، صالح بن وصيف على اعتقاله[١٤].

وفرض الأتراك أحد صنائعهم، إذ "توجه قوم من الأتراك إلى إسكاف ليأتوا بجعفر بن محمود الإسكافي، فقال له المعتز: أما جعفر فلا أرب لي فيه، ولا يعمل لي... وبعث إلى أبي صالح عبد الله بن محمد بن يزداد ليصيره وزيراً"[١٥]، وقد عجز المعتز بالله عن تحقيق رغبة استيزار جعفر بن محمود الأسكافي[١٦]، الذي اكتفى بحضور المواكب وكتابة رسائل الخليفة، وترك تصريف لأمور الدولة الأخرى بيد صالح ابن وصيف، حيث كانت الكتب تصدر بأسمه وكأنه هو الوزير[١٧]، وقد استمر الوضع على هذا المنوال حتى نهاية خلافة المعتز بالله[١٨].

على الرغم من قصر الفترة التي حكم فيها [١٩]، الخليفة المهتدي بالله، فإننا نلاحظ تبدلاً سريعاً للوزراء في عهده [٢٠]، وربما كان من الأسباب التي أدت إلى ذلك عدم كفاية البعض منه، أو اتهامهم باتجاهات سياسية معارضة [٢١].

ويبدو أن السبب الرئيسي هو أن الخليفة لم يكن حراً في تصرفه، بل كان واقعاً تحت تأثير الأتراك، ومع ذلك فإن كون الوزراء من طبقة الكتاب هي الصفة توحدهم، فقد كان سليمان بن وهب: "أحد كتاب الدنيا ورؤسائها فضلاً وأدباً وكتابة في الدرج والدستور"[٢٢]، أما عيسى بن فرخانشاه فقد كان كاتباً يتولى الدواوين قبل الوزارة [٢٣]، وكذلك الأمر بالنسبة لعبد الله محمد بن يزداد الذي كان "عنده أدب وفضل وكانت توقيعاته وأجوبته من أحسن التوقيعات والأجوبة"[٢٤].

وفي خلافة المعتمد على الله[٢٥]، رشح الأتراك لوزارته عبيد الله بن يحيى ابن خاقان[٢٦]، الذي "كانت له معرفة واسعة بالحساب والاستيفاء"[٢٧]، وعند وفاته[٢٨]، استوزر الخليفة الحسن بن مخلد[٢٩]، وبمثل استيزاره جانباً من محاولات الخليفة للتخلص من السيطرة التركية، إذ لم يكن الوزير على علاقة طيبة معهم[٣٠]، غير أن هذه المحاولة لم يقدر لها النجاح، إذ لم يكد يصل مقدم الاتراك موسى بن بغا من بغداد، إلى العاصمة سامراء حتى "عزله واستوزر مكانه سليمان بن وهب"[٣١]، ولم يكن ذلك يرضي الخليفة بطبيعة الحال، إذ ما أن توفي موسى بغا، حتى أعلن الخليفة غضبه على هذا الوزير "وحبسه وقيده وانتهب داره وداري أبنيه، وأعاد الحسن بن مخلد إلى الوزارة"[٣٢].

ويبدو إنَّ هذه المحاولة من جانب الخليفة لم يقدر لها النجاح أيضاً إذا اصطدمت رغبة الخليفة المعتمد في استرجاع اختصاصاته وحريته في اختيار الوزير بعنصر جديد، غير الأتراك، وهو شخصية الموفق الذي تكمن من تركيز الأمور بيده، بدافع الرغبة في إعادة القوة والاستقرار للخلافة، فأصبح الحاكم الفعلي للدولة، إذ رفض أن ينفرد الخليفة المعتمد باختيار الوزير، وتأزمت الأمور بين الطرفين، إذ سار الموفق على رأس جنده من بغداد، إلى سامراء فاضطر المعتمد إلى الصلح معه، وأعادة سليمان بن وهب إلى الوزارة[٣٣]، بعد أقصاء الحسن بن مخلد عنها[٣٤]، وابتداء من هذا التاريخ لم يبق للخليفة

المعتمد رأي من اختيار الوزراء، إذ اختص بذلك الموفق حتى وفاته[٣٥]، فقد نحى الموفق سليمان ابن وهب بعد ذلك لعدم انسجامه معه [٣٦]، وأختار للوزارة اسماعيل بن بلبل "الكاتب الذي جمع له السيف والقلم"[٣٧]، ثم عزله بأحمد بن صالح ابن شيرزاد القطربلي الذي "كان كاتباً بليغاً فاضلاً عارفاً بما يلزم مثله معرفته مجيداً في النظم والنثر"[٣٨].

لقد تمكن الخليفة المعتمد بعد وفاة أخيه الموفق، ولأول مرة، من التصرف بحرية في اختيار الوزير، إذ أنه عمد إلى عبيد الله بن سليمان بن وهب بالوزارة[٣٩]، وكان هذا الوزير من مشايخ الكتاب[٤٠]. وقد استمر عبيد الله بن سلمان في الوزارة حتى وفاة المعتمد[٤١]. ثم أقره الخليفة الجديد –المعتضد بالله– على وزارته [٤٢]. وبقي فيها حتى وفاته [٤٣]. فرغب الخليفة في استيزار احمد بن محمد بن (الفرات) "فعدل به بدر صاحب الشرطة منه" واشار عليه القاسم بن عبيد الله، فسفه رأيه، فألح عليه، فولاه وبعثه اليه يعزيه في ابيه ويهنئه بالوزارة[٤٤]. وكان القاسم هذا من "الكتاب والشعراء"[٤٥] وبقي في الوزارة حتى وفاة الخليفة المعتضد[٤٦]، حيث أخر البيعة للمستكفي، وكتب اليه بذلك لأنه كان بالرقة[٤٧]. عند وصول الخليفة المكتفي الى بغداد واستلامه مقاليد الخلافة ، أقر القاسم ابن عبيد على الوزارة[٤٨]، حيث وليها حتى وفاته[٤٩]. ولما ادركته الوفاة "أشار على المكتفي بالعباس بن الحسن الجرجرائي " [٥٠] وقد اخذ الخليفة بهذه المشورة، وكان العباس هذا آخر وزراء المكتفي [٥١] اذ احتفظ بمنصبه حتى وفاة المكتفي، وقد اقره المقتدر على الوزارة عند خلافته [٥٢] .

وبعد ان انتهت فتنة ابن المعتز[٥٣]، استوزر المقتدر بالله أبا الحسن علي ابن الفرات بتأثير الحرم فتد كان السيدة والدة المقتدر تؤكد لأبنها فضل ابن الفرات عليه ونصرته له، وتطلب منه ان يثق به ويستوزره[٥٤] وكان هذا كاتباً حسن الكتابة ظاهر الكتابة خبيراً بالحساب والأعمال متقدماً على أهل زمانه في هذه الأحوال[٥٥]، كما وقع المقتدر تحت تأثير الحرم في استيزاره لمحمد بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان. وكان هذا "قد ضمن لأم ولد ثانية للمعتضد بالله مائة الف دينار حتى سعت في ولايته" [٥٦]. وقد شاور المقتدر مؤنساً الخادم في رد أبي علي بن الفرات بعد ذلك الى الوزارة. وكانت مؤنس مستوحشاً منه، فصرف رأي الخليفة عنه الى علي بن عيسى الجراح ووصفه بالثقة والامانة والديانة والنزاهة والصيانة والصناعة[٥٧]. وقد ساءت علاقة هذا الوزير بالحرم والحاشية، وتمكنت أم موسى القهرمانه من أقناع المقتدر والسيدة والدته بعزله بعد ان تخرصت عليه[٥٨]، واستوزر ابن الفرات للمرة الثانية، بعد أن تعهد بدفع الف وخمسمائة دينار يومياً الى المقتدر ووالدته وأولاده [٥٩].

ثم استشير علي بن عيسى فيمن يصلح للوزارة وأرسلت له قائمة باسماء الكتبة المرشحين، فكتب امام كل اسم رأيه فيه "فاجمع رأي المقتدر ومن كان يشاوره على تقليد حامد بن العباس الوزارة"[٦٠]، ثم سعى مفلح الأسود [٦١] مع المحسن بن أبي الحسن بن الفرات عزل الخليفة المقتدر ووالدته لاقصاه حامد واستيزار أبي الحسن بن الفرات، وتعهد بدفع أموال جليلة[٦٢]، ويبدو أن ابن الفرات قد احسن بعد وزارته هذه بأثير الحاشية في اقصاء الوزراء واسيتزارهم، فحاول ابعادهم، فأبعد مؤنساً الى الرقة وسعى بنصر القشوري وشفيع المقتدري حتى اضعف أمرهما لدى الخليفة [٦٣]

واستوزر أبو القاسم عبيد الله بن محمد الخاقاني على كره من الخليفة بعد أن تضمن أموال سلفه ابن الفرات[٦٤]، وكان مؤنس قد اشار على الخليفة به، وساعده في ذلك نصر الحاجب وهارون بن غريب وثمل القرمانه[٦٥]. ثم استوزر أحمد بن عبيد الله الخصيب بتأثير القهرمانه التي اشارت به على الخليفة لأنه "كان الخصيب يكتب لأم

المقتدر"[٦٦]. وساعدتها في ذلك أم المقتدر وخالته ونصر الحاجب[٦٧] ثم اشار مؤنس بعزله وتوليه علي ابن عيسى فاستجاب الخليفة لذلك[٦٨]. ولكن الظروف التي كانت تمر بها الدولة من اشتداد امر القرامطة، وانقطاع الموارد-مما زاد في اشتداد الأزمة المالية[٦٩] – وعدم تعاون الحاشية مع الوزير، وكان ذلك جعل علي بن عيسى، يطلب الاستعفاء من الوزارة، فشاور الخليفة كل من مؤنس الخادم ونصر الحاجب فيمن يرشحون له[٧٠]، وعرض عليهم ثلاثة اسماء من الكتاب وهم محمد بن خلف النيرماني- الذي عرض تحصل مليون دينار من مال النواحي في مدة أربعة أشهر والفضل بن جعفر، وأبو علي بن مقله. وقد اشار نصر في البداية باستيزار النيرماني. وقال: " أما الفضل فما يدفع عن محل وصناعة، ولكنك قتلت عمه بالأمس" و بنو الفرات كلهم يدينون بالرفض ويميلون الى القرمطي، وأن مقله فلا هيبه له "[٧١] غير أن مؤنساً الخادم وهارون بن غريب نفرا المقتدر منه. وأشار مؤنس باستيزار أبي زنبور المادرائي الكاتب فكره نصر، واشار بتقليد ابن مقله وقال: " يقلد فان استقل بما ندب اليه" والا صرف واستبدل به "[٧٢] وأضطر المقتدر الى استيزاره[٧٣] .

وكان ابن مقله من مشاهير الكتاب وهو صاحب الخط الحسن المشهور وله اليد الطولى في الكتاب والانشاء، وكان في ابتداء أمره يخدم في بعض الدواوين وتوقيعاته غير مذمومة، كما كان ينظم الشعر [٧٤]

بالرغم من أن القاهر قد استبقاه في الوزارة خلال اليوم الذي حكم فيه[٧٥]، فان المقتدر لم يعزله [٧٦] ، ولعل ذلك كان بتأثير من مؤنس الخادم الذي كان واسع النفوذ قوي التأثير على الخليفة[٧٧]، اذ ما أن خرج مؤنس من بغداد [٧٨] حتى امر الخليفة المقتدر بالقبض على ابن مقله [٧٩] وكشف عن رغبته في استيزار الحسين بن قاسم، فلما بلغ ذلك مؤنساً اسرع بالعودة وقد "غلط عليه أن ينفرد المقتدر بهذا التدبير"[٨٠] وطلب منه الخليفة إعادة ابن مقله فلم يوافق فطلب منه الا يستوزر الحسين ابن القاسم فاضطر الى تركه، واستوزر سليمان بن الحسن[٨١] بمشورة علي ابن عيسى[٨٢] ثم اصدمت رغبة المقتدر في استيزار الحسين بن القاسم مرة ثانية بمعارضة مؤنس الذي اضطره الى استيزار الكلوذاني. ولم تطل ايام وزارته[٨٣]، اذ عزله الخليفة واستوزر الحسين بن قاسم، الذي كان من كبار الكتاب[٨٤]، وقد تعهد هذا بسد نفقات الدولة اضافة الى مليون دينار يدفعها للخليفة سنوياً[٨٥] ورفض مؤنس قبول هذا التصرف من جانب الخليفة المقتدر (٢٩٥-٣٢٠هـ/٩٠٧-٩٣٢م)، وطلب منه عزل هذا الوزير ومصادرته، فوافق المقتدر على عزله دون المصادرة ولما رفض مؤنس ذلك أبقاه المقتدر في الوزارة[٨٦]، فحاول مؤنس القبض عليه، وعندئذ لجأ الوزير الى دار الخلافة حيث اقام فيه[٨٧]. وبعد أن ظهر عجزه اقصاه المقتدر[٨٨] واستوزر أبا الفتح الفضل بن جعفر الفرات الذي استمر في وزارته حتى مقتل الخليفة المقتدر بالله [٨٩] .

عند اعتلاء القاهر الخلافة استوزر أبا علي بن مقله بمشورة حاجبه الذي حبذ له ذلك بحجة ان الأوضاع " تحتاج الى سمح الكف"[٩٠]، وبعد فشل محاولة اقصاء القاهر وهرب الوزير، سأل الخليفة عمن يصلح للوزارة، فاشير عليه بأبي جعفر محمد بن القاسم، وكان من الكتاب فاستوزره[٩١]، ومن الطريف ان نذكر بان القاهر قد استدعى بعد ذلك عدة كتاب ليوليهم الوزارة والدواوين، لكنه قبض عليهم وسجنهم[٩٢]. وأخيراً استوزر أحمد بن عبيد الله بن سليمان الخصيب الذي بقي في الوزارة حتى خلع القاهر[٩٣]، وفي خلافة الراضي بالله[٩٤]، امتنع علي بن عيسى عن أستلام الوزارة معتذراً بعجزه وكبر

سنه وضعفه، واشار باستيزار ابن مقله[٩٥] الذي قد بذل "خمسمائة الف دينار حتى استوزره الراضي"[٩٦] وكان للجيش اثر في هذا الاختيار [٩٧].

ولقد حصل تطور خطير في اختيار الوزراء خلال هذه الفترة اذ شغب جند علي ابن مقله وقبضوا عليه واقصوه عن الوزارة، وطلبوا من الخليفة استيزار غيره[٩٨] "فوجه اليهم يستصوب فعلهم ..... ورد الخيار اليهم فيمن يستوزره"[٩٩] وقد رشح الجند علي بن عيسى الذي امتنع عن قبول الوزارة رغم الحاحهم، واشار عليهم بأخيه عبد الرحمن ابن عيسى فاستوزره[١٠٠]، ثم تعاقب على الوزارة بعده أبو جعفر الكرخي وسليمان بن الحسن بن مخلد، وكانا من طبقة الكتاب اختارهما الخليفة الراضي برأيه [١٠١].

وعندما وجد الراضي بالله ان احداً من هؤلاء الوزراء لم يستطع مجابهة الأزمات التي تعرضت لها الدولة، اضطر الى مراسلة ابن رائق[١٠٢] بتقليده "الامارة" بشرط أن يقوم بالنفقات وازاحة علة الجيش والحشم [١٠٣] فوافق ابن لائق على ذلك، وعندئذ سلم الخليفة "الامور اليه ورتبه أمير الأمراء وكلفه تدبير المملكة ..... ورد الحكم في جميع الأمور الى نظره، ولم يبق للوزير سوى الاسم من غير حكم ولا تدبير"[١٠٤]، ومع هذا فقد كان لأمير الأمراء رأي في اختيار الوزير، فحين عزل الخليفة الراضي سليمان بن الحسن عن وزارته[١٠٥]، واشار عليه ابن رائق باستيزار الفضل بن جعفر بن الفرات، أملا في الحصول على [١٠٦] الاموال فاستوزره[١٠٧].

وفي سنة ٣٢٦هـ/ ٩٣٧م اختص (قاضي القضاة)[١٠٨] بالخليفة الراضي بالله، " حتى حل محل الوزراء، وصار الراضي يشاوره في الأمور ويدخله في التدبير ولا ينفذ امراً الا بعد مشورته "[١٠٩]، وهذا امر يختلف كثيراً عن موقف الخليفة المقتدر في هذا المجال[١١٠]، ثم استوزر الخليفة الراضي بالله " البريدي" بمشورة ابي جعفر بن شيرزاد، وتوسط قاضي القضاة، ومن الطريف ان نذكر بأن البريدي هذا قد امتنع في البداية عن قبول الوزارة، ثم وافق بعد أن شرط لنفسه شروطاً على الخليفة[١١١] الذي الجأته الضرورة الى فيول تلك الشروط[١١٢]، وقد تعهد البريدي في مقابل ذلك بدفع عطاء الجيش ونفقات الخليفة، وعند ما لم يف بتعهده عزم الخليفة على محاربته، فأشير عليه بخلعه من الوزارة قبل ان يفعل ذلك[١١٣] بعزله بسليمان بن الحسن بن مخلد[١١٤]، الذي احتفظ بمنصبه حتى وفاة الخليفة الراضي بالله[١١٥]، أقر الخليفة المتقي بالله عند خلافته سليمان بن الحسن على الوزارة [١١٦] ثم عزله بأبي الحسن أحمد بن محمد بن ميمون [١١٧] . وعند عودة البريدي [١١٨] خاطبه الوزير بن ميمون بالوزارة [١١٩] . فكان كل منهما يخاطب صاحبه بالوزارة ويخاطبه الناس بها، ثم تنازل ابن ميمون عن التسمية وانفرد بها البريدي [١٢٠]

ومع أن كثيرين قد تشابهوا على منصب الوزارة [١٢١] فلم يكن للخليفة في هذه الفترة اثر كبير في اختيارهم، إنما كان أمير الأمراء[١٢٢] –وهو الحاكم الفعلي للدولة– وهو الذي يختارهم وان كان (التقليد) يجري من قبل الخليفة.

المطلب الثاني: السياسة الزراعية للدولة وموقف الوزير منها.

مهما بدأ التشريع الإسلامي في أمر الضرائب واضحاً بسيطاً في كتب الفقه، فانه في الواقع متشعب بغزارة، ذلك لأن لم تكن في الدولة العربية الإسلامية لم تكن كلها ضرائب ثابتة وتأخذ على غد واحد الا الضرائب الإسلامية الخاصة، والتي كانت تحسب على أساس الشهور بحسب السنة المالية. وفي الواقع كان التقويم الهلالي كان يعمل به في المناطق والمدن التي يقل اعتمادها على الزراعة، أما المناطق الزراعية، فلا بد ان يتمشى

نظام الضرائب مع حال الزراع واوقات الغرس والحصاد، أي لابد من السير وفقاً للتقويم الشمسي [١٢٣] .

إدارة ديوان الخراج:

لقد ادرك الوزراء العلاقة الوثيقة بين الدخل الحكومي وحالة الزراعة وذلك لان ضريبة الأرض كانت تشكل أهم مورد لبيت المال، لذا فأن النشاط الزراعي يعني زيادة الوارد[١٢٤]، وذلك فان مساعدة الفلاحين كتغير سياسة مستنيرة[١٢٥] ، ومع ذلك فلم تؤخذ مصلحة المزارع دائماً بعين الاعتبار[١٢٦] ويمكن ملاحظة ذلك من خلال كتابه الوزير علي بن عيسى في كتابه الذي عممه الى عمال الخراج في الدولة، والذي تضمن " التوقف التسبيبات والتزام بتوفير الايرادات"[١٢٧]، كما لم تنشأ سياسة زراعية موحدة، وإنما كانت مجهودات كل وزير ومدى فهمه لطبيعة مشكلة الزراعة تنعكس على الأحوال المالية السائدة: والاجراءات المتخذة بهذا الصدد خلال فترة وزارته.

ولقد شهد اواخر القرن الثالث الهجري اصلاحاً مهماً في السياسة الزراعية، ففي سنة ٢٨٢هـ/٨٩٥م، عدّل موعد جباية الخراج، واصبح موعد افتتاح الجباية ١٧ حزيران بدلاً من ١١ نيسان واصبح التاريخ الجديد يعرف بالنوروز المعتضدي *.

كما وضعت خطه لتلافي تكرار الفروق بين موعد الجباية وموعد نضج المحسولات في المستقبل وذلك بأن "يكبس في كل أربع سنوات من سني الغرس يوماً واحداً" [١٢٨] وقد ادى ذلك الى التخفيف عن المزارعين.

وكان الخليفة المهتدي قد أمر قبل سنة ٢٥٥هـ/ ٨٦٨م باسقاط أموال الكسور عن المزارعين، وهي في رأي الخوارزمي: "ما لايطمع في استخراجه لغيبه أهله أو موتهم أو غير ذلك" [١٢٩] . ولعل أثر هذا الأجراء في التخفيف عن المزارعين يتوضح اكثر، اذ علمنا بان مقدار "اموال الكسور" التي كانوا يدفعونها قد بلغ ١٢مليون درهم سنوياً، وقد اصبحوا بعد هذا الأجراء في حل من دفعها.

ولعل ما يشير الى مدى الاهتمام بتحسين حالة الزراع، أن وزير المعتضد القاسم بن عبدالله [١٣٠] قام بدراسة موضعية لقنطرة الواقعة على صور نهر عيسى[١٣١] في اعقاب تظلم الفلاحين من أهل السارية في منطقة بادوريا، وقد اصطحب الوزير معه "من اصحاب الدواوين والمشايخ والعمال والمهندسين وقضاة الحضرة" وبعد أن تبين للجميع رجاحة الشكوى، قرروا زيادة ذراعين في الباب الوسطى للقنطرة [١٣٢] وابقاء بقية الأبواب على رسمها[١٣٣] وفي وزارة القاسم جرت محاولة كان القصد منها مساعدة الفلاحين والتخفيف عنهم فيشر التنوخي الى قيام الدولة بتسليف الزراع النقود من اجل شراء الأبقار لحراثة الأرض والبذور والزراعة [١٣٤] .

ويمكن القول أن الوزير علي بن عيسى [١٣٥] كان اكثر وزراء المقتدر عناية بالفلاحين فقد افتح وزارته بتصميم منشور على العمال اوصاهم فيه بانصاف الرعية واشاعة العدل مع المحافظة على مصلحة بيت المال، وقد جاء في هذا المنشور: " وتمكن في نفسك أنه لا رخصة عندي ولا هوادة في حق أمير المؤمنين اغضي عنه، ولا درهم من ماله اسامح فيه ولا تقصير في شيء من امور العمل أخير لقريب أو بعيد عليه، ولا تكن بإظهار اثر جميل في ذلك اشد عناية منك بأنصاف الرعية والعدل عليها، ورفع صغير المؤمن وكبيرها عنها فاني اطالبك بذلك، كما اطالبك بتوفير حقوق السلطان وتصحيحها وصيانة الأموال وحاطتها"[١٣٦].

ويبدو أن هذا الوزير قد سار على نفس السياسة الزراعية التي ابتداءت في عهد الخليفة المقتدر، فقد عمل على تسليف المتخاصمين من الفلاحين البذور، على أن يسترجع ذلك منهم في موسم الحصاد [١٣٧] ومن الجدير بالذكر فقد اهتم الوزير علي بن عيسى بكري الأنهار، وسد الشقوق فيها، اذ كان يعتبر أن أهمال ذلك "اصل الفساد وخراب الدول" [١٣٨] وخلال فترة أمير الأمراء [١٣٩] بين سنتي (٣٢٤-٣٣٤هـ/ ٩٣٥-٩٤٥) تدهورت حالة الزراعة إلى درجة كبيرة، وربما كان السبب في ذلك يكمن في تعمد تخريب القنوات نتيجة المنازعات بين الأمراء الطموحين فضلاً عن فوضى اعجز المتأتية عن تلك المنازعات ففي النزاع بين ابن رائق ويجكم على منصب أمير الأمراء، اقدم الأول على تخريب سدود نهر ديالى، مما سبب في تدمير المزروعات في الأراضي المعتمدة في أروائها على هذا النهر، ولم يكتف بذلك بل أنه " فعل افعالاً كانت سبباً في بشق النهروان"[١٤٠] وقد يكون نتيجة إهمال نظام الري، وعدم الاهتمام باصلاح البثوق، أو العناية بكري من الاسباب المهمة في تدهور الزراعة، فضلاً عن ما سبق ففي سنة ٣٢٩هـ انبثق نهر الرخيل ونهر البوق فلم يتع عنايته رعاية بتلافيهما، حتى ضربت بادوريا بضع عشر سنة [١٤١]، ولم تبذل محاولة جدية لسد هذين البثقين في حينه، وفي سنة ٣٢٣هـ/٩٣٤م، انبثق نهر عيسى ولم يتمكن أمير الأمراء من اصلاحه [١٤٢] ، مما سبب بوار الأراضي الزراعية المعتمدة عليه في الارواء، وفي سنة ٣٣٤/٩٤٥هـ [١٤٣] انبثق نهر الخالص[١٤٤] .

ويبدو أنه لم تجر أية محاولة اصلاحية لإعادة نظام الري الى حاله الأول الا في سنة ٣٢٧هـ/٩٣٨م، حيث قام الخليفة بتقوية سدود نهر الصراة [١٤٥] ، ولعل هذه البثوق كانت من أسباب ارتفاع الاسعار وقلة ايرادات الدولة، ويشير الصولي الى تلك البثوق والى سوء تصرف ابن رائق–أمير الأمراء وخبره، ويقبل بأن اثر ذلك قد " خرب الدنيا وعلت الاسعار الى وقتنا هذا" [١٤٦] .

المطلب الثالث: ديوان بيت المال [١٤٧] :

يتولى هذا الديوان الأشراف على كل ما كان يرد الى بيت المال في العاصمة من الأموال، وما كان يخرج منه في وجوه النفقات والاطلاقات، وعلى ذلك فقد كان يثبت في سجلاته جميع أموال الأموال في الدولة، وكان يفرد كل صنف سجل خاص به، وما كان يجتمع من هذه الأموال فعلاً، فقد افرد لكل صنف من أصناف الواردات خزائن، أو دواوين فرعية خاصة لحفظها وضبطها وهي كالآتي:

١–ديوان الخزانة: وكانت وظيفة هذا الديوان الأشراف على ما يتعلق بصنف الأموال النقدية والأقمشة.

٢–ديوان الاهراء: وكان هذا الديوان يشرف على كل ما يرد من الغلال الى بيت المال.

٣–ديوان خزانة السلاح: وكانت مهمته الأشراف على كل ما كان ما يرد الى بيت المال من السلاح والذخائر وما يستخدمها.

وهكذا يتضح بأن ديوان بيت المال كان يقوم بأشراف على ما يرد من الأموال، وكان الغرض من وجوده "انما هو محاسبة صاحب بيت المال على ما يرد عليه من الأموال، وما يخرج من ذلك في وجوه النفقات والأطلاقات" [١٤٨] .

وقد نظمت أمور هذا الديوان بدقة بحيث كانت جميع الكتب الصادرة الى الدواوين، والتي تتعلق بالنواحي المالية، تمر قبل أن تصل الى تلك الدواوين، حيث يجري تثبيتها فيه، وكذلك الأمر مع الكتب التي توجهها الدواوين المختلفة الى صاحب بيت المال، والتي تتعلق عادة بالأمور المالية، وبذلك يكون اختصاص هذا الديوان جامعاً للنظر في

الأمرين ومحاسباً على الأموال والنفقات [١٤٩] . واذا حصل خلاف بين أصحاب الدواوين الأموال والنفقات، وبين ما يقدمه صاحب بيت المال من خلاصة "ختمة"* [١٥٠] للمصروفات، أحال الوزير الأمر الى متولي ديوان بيت المال ليدرس الخلاف الحاصل، ويعطي التوصية من صاحب بيت المال والواردة عليه من الدواوين الأخرى وقد كان لصاحب ديوان بيت المال علامة او ختم " يؤشر بها على الكتب والصكوك والأطلاقات" يتفقدها الوزير أو من ينوب عنه ويراعونها[١٥١] ويطالبون بها كشرط لقبولهم تلك الكتب، وقد كان تحفظهم هذا ضرورياً لئلا يحصل تلاعب من الناحية المالية اولاً، وكي يتأكدوا من أنها قد جرى تأشيرها في ديوان بيت المال من اجل ضبط الحسابات فيه، وعدم افساح المجال لاختلال أمر هذا الديوان، ولتكامل العمل فيه [١٥٢]

وهكذا فأن ديوان بيت المال كان اذا روعيت اعماله، واستوفت تعليماته، كان مال الاستخراج في مركز الخلافة، وما يرد من الأموال في انحاء الدولة المختلفة مضبوطاً فيه ومعلوماً، مما كان يسهل عمل الوزير في موازنة الدخل والمصروفات [١٥٣] تلك الموازنة التي كانت تأخذ قسطاً كبيراً من أوقات الوزراء وجهدهم.

وفي عام ٣١٥هـ/٩٢٧ [١٥٤] حصل تطور جديد في علاقة بيت المال بالوزير، كان الهدف منه ابقاء الوزير على علم تام ومستمر بوضعية بيت المال، فقد اعتمد الوزير علي بن عيسى عند توليه الوزارة هذه السنة، على من اثبت [١٥٥] امور المال عنده، وفوضه تتبع أعمال صاحب بيت المال فيما كان يريده، أو كان ينفقه من الأموال يوماً بيوم، ومطالبته بالروزنامجات[١٥٦] التي كان يحبب أن يقدم بها خلاصة الحساب في كل أسبوع للوزير، ولذلك أصبح الوزير على علم دائم بما كان في بيت المال، وما كان يخرج منه، وما كان يتبقى فيه، خلافاً لما كان العمل جارياً بموجبه قبل ذلك، إذ كانت تصفية حساب الشهر لا تقدم إلى الوزير إلا بعد منتصف الشهر التالي، وباستمرار حتى هذا التاريخ [١٥٧].

وهكذا فقد أصبح العمل في هذا الديوان منسقاً منتظماً مما يتناسب وأهميته، إذ "هو في الحقيقة كافل لمرجو المملكة وحامل أثقالها وعامل لنمو الدولة"[١٥٨]، وأن تنظيمه والعناية به ضروريان، وذلك لأن صاحب هذا الديوان "إذا أحكم معرفة أصول الأموال استظهر على استخراج أحكامها"[١٥٩]، فضمن استيفاء جبايتها، مما كان ينعكس أثره في استقرار الناحية المالية للدولة.

ومن الجدير بالذكر أننا نستطيع التمييز بوضوح بين بيتين للمال في الدولة العباسية وذلك اعتباراً من الثلث الثاني من القرن الثالث الهجري أولهما "بيت مال الخاصة" الذي كان تحت سيطرة المباشرة للخليفة، وأخص بيت المال هذا باستلام واردات ضياع الخليفة وأملاكه، وما كان يأمر بإيداعه فيه من واردات أخرى، ففي سنة ٢٧٩هـ-٨٩٢م، مثلاً، قام الخليفة المعتضد بإجراءات تمكن من طريقها من توفير مبلغ (٩٢٠/ ٤٥٧) دينار سنوياً من أموال ديوان النفقات "ورسم أن يحمل هذا الموجز إلى مؤنس ليجعله في بيت مال الخاصة"[١٦٠]، وبتصرف الخليفة في بيت المال هذا بالانفاق منه لأغراضه الخاصة، أو ما يأمر به كنفقات الموسم، ومن يخرج من الغزوات الضائعة ونفقات الأبنية والمرمات والحوادث والملمات والرسل الواردين والفراء [١٦١].

أما ثانيهما فقد كان: "بيت المال" أي خزانة مال الدولة، وكان يراد عادة من قبل الوزير، أو من بيده مقاليد الادارة وتصريف الدولة [١٦٢]، وكان يقوم بيت المال هذا باستلام واردات الدولة، كما كان يقوم بتنفيذ أوامر الصرف على مرافقها المختلفة [١٦٣].

ولعل سبب التمييز بين هذين الديوانين يرجع بالدرجة الولى إلى سيطرة الأتراك وسياستهم، وتحكمهم في شؤون الدولة المالية على وجه الخصوص من جهة، وإلى رغبة الخلفاء في ضمان وجود وحفظ أموالهم الخاصة بهم من عبث الأتراك من جهة أخرى(١٦٤).

ومع ذلك فإننا قد نجد تمييز بين بيتي المال هذين أزاء رغبة الخلفاء، إذ كان بمقدورهم التصرف في بيت المال كما يشاؤون دون أدنى اعتراض من أحد، وفي المقابل، قد كان يحدث أن يتصرف الوزير بموافقة الخليفة، في أموال "بيت المال الخاصة" عند الحاجة، فقد كان هذا البيت خير سند لخزينة الدولة (بيت المال) في أوقات الأزمات، ومثال على هذا ما حصل عند مجابهة الدولة العباسية لثورة الزنج (٢٥٥-٢٧٠هـ/٨٦٩-٨٨٣م) إذ وجهت كافة الواردات بدون تمييز إلى معسكر (الموفق) بالمدينة التي اسماها الموفقية (١٦٥)، كانت إدارة بيت المال خزانة المال (خزانة الدولة) تجري عادة من قبل صاحب الديوان. الذي كان على صلة وثيقة بالوزير، الذي كانت الأموال تصل إلى بيت المال عن طريقه، وكان اصدار الأوامر إليه بالصرف يقتصر على الخليفة والوزير، وعليه فإن طبيعة إجراءات الوزير المالية التي تؤثر عليه مباشرة، فقد ارتبطت أعمال هذا الديوان مثلاً في وزارة الخاقاني الأولى، لأنه كانت ربما "وردت رسائل بحمول وكتب فيها مفاتيح بمال"، فكانت تبقى أياماً لا تفض (١٦٦).

ويلاحظ أنه كان يجري تبديل صاحب ديوان بيت المال عند عزل الوزير، واستيزار غيره، وذلك لأن طبيعة الأمور كانت المالية تتطلب ثقة متبادلة بين صاحب هذا الديوان والوزير، فضلاً عن الكفاءة التي يشترط توفرها فيه (١٦٧). ولعل ذلك يبرر تسمية بعض كتاب هذا الديوان الذين كانوا يتصرفون في أموره، دون علم الخليفة أو الوزير "بالكتاب الخونة" بعد عزلهم وتوجيه عقوبات قاسية ضدهم(١٦٨).

المطلب الرابع : ديوان الجهبذة :

لقد ظهرت في أواخر القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) ضريبة جديدة عرفت باسم (مال الجهبذة)، وقد وضعها علي بن عيسى بأنها كانت "بلاء" على الناس(١٦٩)، كما كان يتعجب من أمرها بنواحي المغرب(١٧٠)، وعندما اعترض عليه أبو العباس ابن الفرات على تقريره لوارادات الموصل والزابيين بقوله: " ما أرى لمال الجهبذة في هذا العمل ذكراً" أجاب "هذا ما لا أعرفه في أصل ولا مضاف، فإن يكن من مال رالسلطان فهو بمنزلة ما يؤخذ من الذيل ويرفع به الجيب، أو يكن من مال الرعية فهو ظلم، وطريقة للجهابذة إلى أخذ أموال العاملين"(١٧١).

وأوضح بأن هذه المناطق قد افتتحت حديثاً، وأن السياسة الحكيمة تقضي أن "يعامل أهلها بالإنصاف، وتخفف عنهم المؤن، لتحلو لهم سياسة السلطان"(١٧٢). فقد قال ابن الفرات يرد عليه: "هذا باب من أبواب الارتفاع، لا يجوز أن يترك ويضاع، فيلحقنا من السلطان استبطاء وانكار، وتقدير ما يجب في هذه النواحي من ذلك (أي من مال الجهبذة) عشرة آلاف دينار"(١٧٣)، وما أن سمع الوزير(١٧٤) بذلك حتى أقر رأي ابن الفرات فقال: "سبيل هذه النواحي سبيل غيرها من نواحي السواد"(١٧٥).

ويمكن أن نستدل من هذه الرواية على أهمية مال الجهبذة(١٧٦)، وعلى أنه كان ضاراً بمصالح الناس، ومؤلفاً في التقاليد الإدارية في تلك الفترة(١٧٧)، ويبدو أنه كانت هناك شعبة فرعية، أو ديوان فرعي تابع لديوان بيت المال أطلق عليه اسم "ديوان الجهبذة"(١٧٨)، كان يقوم بتصريف الأمور فيه كتّاب اختصوا بالحسابات والأمور المالية، ويطلق عليهم "الجهابذة"(١٧٩)، أما الغرض منه فهو تدقيق حسابات الواردات والمصروفات

الفرعية التي كانت لا تدخل في فصول الأموال الخاضعة للدواوين المختلفة "فيجري فيه من الأموال مال الكسور[١٨٠]، والكفاية والوقاية والرواج[١٨١]، وما يجري مجرى ذلك من توابع أصول الأموال"[١٨٢].

يضاف إلى ذلك "ما يستزيده شرار الجهابذة من الفضول على التوابع بسبب إعنات من عليه مال من أهل الخراج، وما يجري من النقود والصروف وما يرتقون (يرتشون)، به من التقويم والتأخير، عمن يتعذر عليه الأداء في وقت المطالبة"[١٨٣].

وقد سببت هذه الحرية التي تمتع بها الجهابذة في إضافة الزيادات إلى الأموال المستحقة، دون حق، إلى أن تصبح "الجهبذة" وظيفة مغرية يتنافس عليها طلاب الأرباح من الكتّاب، إذا حدث وثغرت من جهبذ، لا بل لقد تعدى الأمر ذلك حتى أصبحت المزايدة في ضمان الجهبذة في أي ناحية من النواحي، على من هو ضامن لها، أمراً مألوفاً "فوقع التزايد في هذه الوجوه بالظلم والعدوان على الرعية، وسائر من يقام لهم الجاري، وتطلق لهم النفقة، حتى تراقى مال الجهبذة إلى حمل وافرة المبلغ، أصل أكثرها عدوان"[١٨٤].

وقد حفظ لنا القمي عهد توليه صادر من المقتدر بالله إلى أحد الجهابذة[١٨٥]، يكفي أن نفهم منه بأن مال الجهبذة كان يمثل أجرة الجهبذ على خدماته، وأنه كان يتناسب وما يمر بيد الجهبذ من أموال، وأنه كان يحبى من دافعي الضريبة، ولعل في ذلك ما كان يسبب إرهاقهم[١٨٦].

فلقد استمرت جباية هذه الضريبة حتى سنة (٣١٥هـ/٩٢٧م) [١٨٧]. ثم اتجهت نحو الزوال تدريجياً "وذلك لأن الأموال بطلت فضلاً عن التوابع"[١٨٨].

ومما تجدر الإشارة إلى أنه كان على رئيس ديوان الجهبذة تقديم خلاصة شهرية لحسابات بيت المال، كانت تعرف بـ"الختمة"[١٨٩]. وكان الرسم في الختمة إذا عملت إلا ترفع إلى الديوان عن الشهر إلا في النصف من الشهر الذي يليه[١٩٠]. كما كان عليه خلاصة سنوية بالواردات والمصروفات والمتبقي من الأموال، كانت تعرف "بالختمة الجامعة" [١٩١].

المطلب الخامس: ديوان المصادرين:

لم تكن المصادرة شيئاً فقد ادخل على النظام الاداري ابان العصر العباسي الثاني، فقد كانت مصادرات اموال الثائرين والمختلسين تشكل جزءاً من موارد بيت المال في القرن الأول الهجري [١٩٢]، غير أنها لم تكن آنذاك عامة ومستمرة، بل كانت وقتية تكمن وراءها عوامل سياسية وشخصية، ولكنها استمرت بعد ذلك، إذ نجد لها ذكراً خلال العصر العباسي الأول، ففي أيام الخليفة الواثق [١٩٣]، والخليفة المتوكل [١٩٤]، حصلت مصادرات بشكل متقطع، وكانت مدفوعة بعامل الرغبة في الحصول على الأموال.

أما في العصر العباسي الثاني، فقد تطورت المصادرة من ناحيتي الأسباب والمظاهر، فلم تقتصر في أسبابها على العوامل السياسية أو الشخصية كما كانت من قبل، بل كانت هذه أقل الأسباب احتمالاً لتفسيرها. وقد وضح في هذا العصر أن السبب الأساسي فيها هو الطمع في أموال المصادرين بدافع الحاجة إلى الأموال.

أما من حيث المظاهر فقد أصبحت المصادر شائعة، كما لم يكن يصحبها عقوبات بدنية بالأشخاص المصادرين، فالذين يقدمون الأموال المطلوبة كان يخلى سبيلهم، والذين كانوا يقدمون التعهدات بالدفع لأجل كانوا يحجزون ويسمح لهم بمكاتبته أو مقابلة وكلائهم وأصحابهم حتى يتم تسديد الأموال التي تعهدوا بدفعها، والذين كانوا تحول ظروفهم دون تقديم المال اللازم في حالة حجزهم كان يخلى سبيلهم بعد أن يقدموا تعهداً مكتوباً لتسديد

المال المعين لأجل معين ويؤخر عليهم الضمناء [١٩٥]، أما الذين يمتنعون عن دفع الأموال، ويرفضون التوقيع على تعهد بتسديدها فإنهم كانوا يتعرضون لأنواع شتى من العقوبات البدنية مهما كانت المراكز التي كانوا يشغلونها في الدولة قبل المصادرة.

فقد تعرض الوزير علي بن عيسى مثلاً لأنواع شتى من الأموال "فألبس جبة صوف مدهونة بماء الاكارع"، وقيد بسلسلة زنتها عشرون رطلاً، وأمر عشرة غلمان بصفعه[١٩٦]، كما أن المصادرة لم تقتصر على الوزراء والموظفين وحدهم. بل كانت تشمل المستثمرين من التجار والجهابذة والملاك وغيرهم، فكانت بهذا أكبر خطر على الملكية الفردية[١٩٧].

كان الخليفة يصادر الوزير متى الجأته الحاجة إلى أموال لعجز الوزير عن توفيرها[١٩٨]، وكان الرسم أنه إذا دخل الوزير على الخليفة وخدمه ألا يقبض عليه من ذلك اليوم إلا في داره أو متصرفاً من حضرته لحق الوصول والخدمة، وإنما كان يقبض عليه في بعض الممرات عند دخوله من قبل أن تقع عليه عينه [١٩٩].

وأصبح من المعتاد في هذه الفترة أن يتهم كل وزير سلفه بسوء التصرف والظلم والخيانة، وكانت الطريقة المتبعة أن يلقى القبض على الوزير وأعوانه وكتابه [٢٠٠]، وأولاده، ثم يبدأ الوزير الجديد يبذل المحاولات لأستخراج أموال هؤلاء ومصادرتها عن طريق الاقناع أولاً ثم التهديد.

وكان كتاب الوزير المعزول وأعوانه يقدمون أحياناً معونة له عند مصادرته، تضامناً معه وتخفيفاً عنه. إلا أن بعض الوزراء كانوا يرفضون ذلك، "فلم يقبل علي بن عيسى [٢٠١]، من أحد من الكتاب مدونة في مصادرته، مع ما بذل جماعتهم له وحمل إليه ما أطاق كل واحد منهم"[٢٠٢]، ولعل ذلك يشير إلى أن معونة الكتاب لرئيسهم المعزول كانت مألوفة.

وقد أصبحت المصادرة رائجة في زمن الخليفة (المقتدر بالله ٢٣٠-٢٩٥هـ/ ٩٠٧-٩٣٢م) الذي أشرف في بعثرة الأموال، ويشير مسكويه إلى أن هذا الخليفة قد "أتلف نيفاً وسبعين الف الف دينار سوى ما انفقه في موضعه وأخرجه في وجوهه [٢٠٣].

ومما يذكر من أن عدد المصادرات في زمن هذا الخليفة بين سنتي ٢٧٦-٣١٩هـ، كما يذكر مسكويه قد بلغت (٢٢) مصادرة [٢٠٤]، أما مقاديرها فتختلف بحسب الكفاءة المالية لأشخاص المصادرين وقد بلغت الأموال التي صادرها من الوزير ابن الفرات وكتابه وأسبابه (٤,٤٠٠,٠٠٠) ديناراً [٢٠٥].

ولعل أوج ما بلغته المصادرة من العنف قد حصل في فترة سيطرة "أمير الأمراء" حتى أوائل العصر البويهي، فقد رأى أمير الأمراء وبعض الوزراء في المصادرة مورداً أساسياً للخزينة فتصرفوا على هذا الأساس [٢٠٦]، وخلال الفترة بين السنوات (٣٢٠-٣٣٤هـ/ ٩٣٢- ٩٤٥م)، يعدد لنا مسكويه (١٤) مصادرة مختلفة [٢٠٧]. ومع أن المصادرات قد سببت ارتباكاً في إدارة الدولة، إلا أنها لم تكن تخلو من بعض الفائدة، إذ أنها منعت تراكم الثروة المفرط لدى بعض الأشخاص، وقللت من التباين الاقتصادي، ثم أن ذهاب أموال المصادرة للخزينة على إعادة توزيعها على الموظفين في الرواتب من جهة، واستفادة الشعب منها في بعض الأحيان عن طريق الخدمات التي تقدمها الدولة لهم، وأخيراً فإنها مثلت مورداً مهماً من موارد بيت المال [٢٠٨]. لقد انشأ ديوان المصادرين للاشراف على استيفاء أموال المصادرات التي تقرر بعد أن يتعهد الشخاص المصادرين بدفعها. وقد جرت العادة على أن تودع "خطوط المصادرين والكفالات وضمنات الضمناء"

في خزائن الوزارة [٢٠٩]، قد شدَّ من هذا التقليد الوزير علي بن عيسى، حيث أودعها عند صاحب ديوان المصادرات.

غير أن ابن الفرات في وزارته الثالثة استغرب عند مناقشة لعلي بن عيسى هذا التصرف وقال: "ما سبقك أحد إلى تسليم خطوط المصادرين إلى صاحب ديوان المصادرات، لأن سبيله أن يكون في خزائن ديوان الوزراء محفوظة بتسلمها وزير بعد وزير". فلما اجابه علي بن عيسى بأنه عمل ذلك رغبة في عمارة الديوان، ردَّ ابن الفرات عليه: "إنَّ كنت أردت عمارة الديوان فكان ينبغي أن تأخذ الخطوط على نسختين، نسخة الديوان ونسخة تكون عندك، فلو باع صاحب الديوان رقاع المصادرين والكفالات وضمانات الضمناء هل كان على السلطان مضرة في هذا المال أعظم منك؟"[٢١٠].

أما أموال المصادرة التي كان يجري استلامها من قبل ديوان المصادرة فإنها كانت توجه إلى أحد بيتي الأموال "الخاصة أو العامة" حسب رأي الخليفة أو الوزير لحفظها منه[٢١١]، ولم يشذ من اتباع هذا الأسلوب إلا ابن الفرات في وزارته الأولى ، إذ أنه نصب شخصين وكل اليهما استلام أموال المصادرين[٢١٢]، دون صاحبي بيت المال، كما لم يعهد بمحاسبتهما إلى أحد من الدواوين، بل رد ذلك إلى أحد كتابه، ثم عمل بعد ذلك خلاصة بالوارد من الأموال، وما صرف منها "وأمر بيت مال العامة بقبض الباقي [٢١٣].

ومن الطبيعي أن تكون صاحب ديوان المصادرين من المقربين إلى الوزير وممن كان يثق بهم، وهم لذلك كانوا يتبدلون عادة بتبدل الوزير، وقد جرت مصادرتهم أحياناً [٢١٤]، فمثلاً كان المحسن بن الوزير ابي الحسن بن الفرات يتولى ديوان المصادرين في وزارة أبيه [٢١٥].

المطلب السادس: ديوان المواريث:

لقد كان النظر في أمور المواريث وتقسيمها موكل في الدولة العربية الاسلامية إلى القضاة، ومن الناحية الشرعية، من جهة نظر الفقهاء لم يرد ما يسوغ فرض أية ضريبة على التركات [٢١٦]، إلا أنه في حالة وفاة شخص لا وريث له كان "السلطان ولي من لا ولي له يرثه ويعقل عنه" وقد اعتبر قدامة بن جعفر "ما يؤخذ من مواريث من يموت ولا يخلف وارثاً" من جملة الأموال الشرعية التي يسوغ ضمها إلى بيت المال[٢١٧].

وقد وضعت ضريبة الإرث، لأول مرة في خلافة المعتمد على الله (٢٥٥-٢٧٩هـ- ٨٧٠- ٨٩٢م)[٢١٨]، ولعل انشاء ديوان المواريث قد يتم في اعقاب وضع الضريبة.

وعند تولي الخليفة المعتضد الخلافة (٢٧٩هـ- ٣٨٨م) عمل الوزير عبيد الله بن سليمان[٢١٩]، على إقناعه بضرورة الغاء هذا الديوان فقد شرح له "حال المتقلدين لأعمال المواريث، وما يجري على الرعية من مطالبتهم إياهم بأحكام لم ينزل بها كتاب الله ﷻ، ولا جرت به سنة رسول الله (ﷺ)، ولا أجمع أئمة الهدى عليها"[٢٢٠].

فكتب الخليفة المعتضد إلى القاضيين يوسف بن يعقوب، وعبد الحميد عبد العزيز[٢٢١]، يسألهما "عن الحالة عندهما في مواريث أهل الملة والذمة"[٢٢٢]، فكتب القاضي عبد الحميد بن عبد العزيز كتاباً في مواريث أهل الملة نص فيه على "أن يرد على أصحاب السهام من القرابة ما يفضل عن السهام المفترضة في كتاب الله تبارك وتعالى من المواريث، إذا لم يكن للمتوفي عصبة تحرز باقي ميراثه، كما أنه جعل من يتوفى ولا عصبة له لذوي رحمه إن لم يكن له وارث سواهم، مستنداً في حكمه إلى ما

جاء في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿**وَأُولُوا الأرحامِ بعضُهُم أولَى ببَعضٍ في كتاب اللهِ إنَّ اللهَ بِكلِّ شَيءٍ عَلِيمٌ**﴾[٢٢٣].

وسنة الرسول (ﷺ) [٢٢٤]، في توريثه من لا فرض له في كتاب الله من الخال وابن الأخت والجدة [٢٢٥]، كتب القاضي يوسف بن يعقوب اليه كتاباً في مواريث أهل الذمة استند ما ورد عن النبي (ﷺ) من أن المسلم لا يرث الكافر، وأن الكافر لا يرث المسلم، وأنه لا يتوارث أهل ملتين [٢٢٦]، وقال يوسف في كتابه: "إنَّ السنة جرت بأن أهل كل ملة تورث من هو منهم إذا لم يكن له وارث من ذوي رحمه"[٢٢٧]، وبعد أن اطلع المعتضد على الكتابين، استجاب إلى طلب وزيره، فأصدر سنة ٢٨٣هـ منشوراً عممه إلى جميع الأطراف، أمر فيه بأن يرد الفاضل من سهام المواريث إلى ذوي الأرحام، وبابطال ديوان المواريث[٢٢٨]، ومن المحتمل أن يكون الخليفة المكتفي بالله (٢٨٩-٢٩٥هـ- ٩٠٠- ٩٠٧م) قد أكد الأمر برفع ضريبة المواريث وإزالة الديوان [٢٢٩].

وفي عهد الخليفة المقتدر (٢٩٥- ٣٢٠هـ- ٩٠٧- ٩٣٢م) لم يقدر لتلك الأمور التنفيذية التي أكثرت مطلبات عمال المواريث، وازداد تعرضهم ونظراً لأن تعسفهم الأوامر التي أصدرها الخليفة المقتدر بالله بالغاء ضريبة المواريث لذلك اصداراً أمراً جديداً بالغاء تلك الضريبة، وأمر فيه برفع مطالبة المواريث عن الناس "وأن يورث ذوو الأرحام ولا يعرض لأحد في ميراث إلا لمن صح أنه غير وارث"[٢٣٠].

ثم اعاد الوزير حامد بن العباس [٢٣١]، ضريبة المواريث إلى سابق عهدها "وقرر الأمر بتتبع المواريث وقلد جبايتها عمالاً يجرون مجرى الخراج"، وأطلق يد جباة المواريث "وتأول على الرعية بما لم يرض الله ﷻ فيه"[٢٣٢]، وعندما توفي يانس الموفقي أمر المقتدر المحسن بن علي بن الفرات (ابن الوزير وشريكه في تصريف أمور الوزارة) بتحصيل تركته[٢٣٣]، وإضافتها إلى بيت المال.

وفي سنة ٣١١ هـ توفي أحد شيوخ الكتاب وخلف ورثه احداثاً قاصرين فأمر الخليفة المقتدر بالتوكيل على داره وخزائنه، ولكن بعض الورثة اتصلوا بالمحسن بن الوزير وضمنوا له مالاً كثيراً إن استطاع أن يزيل التوكل الذي أمر به المقتدر[٢٣٤]، وتمكن المحسن ووالده من اقناع المقتدر بالغاء ضريبة المواريث بعد أن استعرض له تاريخ منشأها وتطورها خلال (الفترة السابقة) واستطاعا أن يستصدرا من الخليفة المقتدر منشوراً بتاريخ ١٩ رجب سنة ٣١١هـ، استعرض فيه تاريخ هذه الضريبة وجاء فيه:

"ورأى أمير المؤمنين أن من حق الله عليه فيما قلده من خلافته وألبسه من جلباب كرامته، وألزمه من رعاية عباده في بلاده الدانية والقاصية أن يعم جميعهم بعدله وانصافه ويتناولهم بفضله واحسانه.... فأمر أمير المؤمنين بأن يرد على ذوي الأرحام ما أوجب الله ﷻ ورسوله (ﷺ) .... رده من المواريث عليهم، وأن ترد تركه من مات من أهل الذمة، ولم يخلف وارثاً على أهل ملته، وأن يصرف جميع المواريث في سائر النواحي ويبطل أمرهم، ويرد النظر في أعمال المواريث إلى الحكام على ما لم يزل يجري عليه قبل أيام المعتمد على الله [٢٣٥].

ولما صدر كتاب الخليفة المقتدر بالله هذا سلمته تركة الكاتب المذكور [٢٣٦]، إلى الورثة[٢٣٧]، ولكن المحسن بن الوزير وجه إليهم فأخذ جميع مالهم وأمر بحبسهم، وهكذا فإن أول من أخترق أمر الخليفة المقتدر كان هو شخصاً يشارك في مسؤولية الوزير [٢٣٨].

وعلى أي حال فإن المسألة من الناحية القانونية على الأقل قد أصبحت متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، واتضح أن ضريبة الارث وأعمال ديوان المواريث لم تكن مشروعة، وأنها كانت تأول لرواية انفرد بها زيد بن ثابت (٢٣٩).

وبما أن أمر المواريث كان يعود للقضاة عادة، فإن الافتراض المنطقي لتعين "والي المواريث" هذا يشير إلى استمرار ضريبة الإرث، وعلى أية حال فقد تمكن الخليفة الراضي من أن يكبح حجم الاستيلاء على المواريث لدى الأمراء، إذ أنكر على ابن "رائق" سلبه لتركة شخص، له من يرثه، وأمره يرد جميع ما أخذ إلى موضعه وتسليمه لورثته فاستجاب للأمر(٢٤٠).

الخاتمة:

لقد أسهمت هذه الدراسة في بيان تضاؤل أهمية الوزارة منذ مقتل الخليفة المتوكل، إذ استبد الأتراك في إدارة الدولة وأصبح منصب الوزارة تحت تأثيرهم، واختيار المرشح يجري بحسب إشارتهم، وهكذا عهدوا بالوزارة إلى أحمد بن الخصيب الذي أشرك معهم في تغطية الجريمة التي ارتكبت بمقتل الخليفة المتوكل، وبقي ابن الخصيب وزيراً طيلة حكم المنتصر، واستمر على تعاونه مع زعماء الأتراك وقد تفاوض هؤلاء معه في شأن المعتز والمؤيد وحملوا المنتصر على خلعها من ولاية العهد.

وبعد ذلك أدت سيطرة الأتراك وضعف الخليفة المستعين إلى تجاهل شروط الوزارة وتوليها من قبل أحدهم وتولى اوتامش وزره المستعين حيث استبد بالأمور واقطع لنفسه أموالاً كثيرة وعمد إلى ما في بيوت الأموال فأخذها.

ومن خلال تتبع النصوص التاريخية نجد أن ابن الفرات رغم كونه من الأغنياء إلا أنه اتهم بالسعي لجمع الأموال لنفسه على حساب مصلحة الخلافة والدولة مستغلاً وظيفته وبمنح أقاربه وأصحابه أحسن الوظائف في الدواوين وغيرها في العاصمة والأطراف، مع أن ذلك أصبح عادة سار الوزراء عليها بانتظام، وذلك بتوليه أقاربهم أحسن الوظائف، لذلك فقد كانت الأزمة المالية سبباً في انهيار وزارة ابن الفرات الأولى هذه، ونظراً لدسائس الخاقاني الذي أوهم الخليفة بأن ابن الفرات يسعى لخلعه، فأقصي عن الوزارة وقبض عليه وهتكت حرمه، ووكل بداره ((وتسرح الجند والعوام إلى دار أولاده وأهله فنهبوها وصودرت جميع أملاكه))(٢٤١).

ومن الجدير بالذكر فقد تطورت المصادرة في العصر العباسي الثاني من ناحيتين الأسباب والمظاهر فلم تقتصر في أسبابها على العوامل السياسية أو الشخصية كما كانت من قبل، بل أصبح السبب الرئيس هو الطمع في أموال المصادرين بدافع الحاجة إلى الأموال، فقد كان الخليفة يصادر الوزير متى الجأته الحاجة إلى الأموال يعجز الوزير عن توفيرها.

من جانب آخر فقد ادرك الوزير العلاقة الوثيقة بين الدخل الحكومي وحالة الزرع وذلك لما كانت ضريبة الأرض تشكل أهم مورد لبيت المال، ذلك أن النشاط الزراعي يعني زيادة الوارد لذلك فإن مساعدة الفلاحين تؤدي إلى زيادة الموارد المالية للدولة، وقد شهد أواخر القرن الثالث الهجري اصلاحاً مهماً في السياسة الزراعية، ففي سنة (٢٨٢هـ/٨٩٥م) عدل موعد جباية الخراج وأصبح موعد افتتاح الجباية ١٧ حزيران بدلاً من ١١ نيسان وأصبح التاريخ الجديد يعرف بالنوروز المعصري.

ومما لا شك فيه فقد شهد عام (٣١٥هـ/٩٢٧م) تطور جديد في علاقة بيت المال بالوزير كان الهدف منه إبقاء الوزير على علم تام ومستمر بوضعية بيت المال، إذ كان

على إبراهيم بن أيوب وهو المسؤول عن أمور بيت المال وقد فوضه الوزير بتتبع أعمال صاحب بيت المال فيما يرده أو ينفقه من الأموال يوماً بيوم وهو (السجل اليومي) ويسمى بالفارسية (الروز نامجات) وبذلك أصبح الوزير على علم دائم بما كان يحل في بيت المال، وهكذا أصبح العمل في هذا الديوان منسقاً منظماً بما يتناسب وأهميته.

Abstract

Financial responsibility of the Minister in the Abbasid state For Period (247-334A.H.) (861-945A. D.)

By SAWSAN BAHJAT YOUNIS

Some periods of our history are still neglected, they did not receive the care and research they deserve and some of these periods may be important in their developments and their impact, and from these periods the period that we will address in this research, even though it is a period during which the Abbasid Caliphate moved from being the first force in what was called the Middle Ages To a group of states and emirates that have clear or anxious entities, and that the rest of the land of the caliphate is subject to Buoy control, and the Turks preceded them after controlling the decisions of the Abbasid Caliphate for the period (247-337AH / 861-945 AD), as the control of the Turks and the weakness of the Turkish caliphs, including those who sought God, To ignore the conditions of the ministry and take over by anyone They are, and this is how Utamesh assumed the Ministry of Assistants, tied things up and cut off great money for himself (and he went to what is in the money houses and overthrew him). Given the importance of this period, we will therefore study the minister's position on the financial institution and how to interefer it for them,

Keywords: Financial responsibility, the minister, taxes, the bureau, the Abbasid state

الهوامش

(١) ابن الطقطقني، الفخري، في الآداب السلطانية، ص٢٢.

(٢) أحمد بن الخطيب وزير للمنتصر، طيلة فترة حكمه، وبالرغم مما أتهم به من تقصير في صناعة الكتابة، المَصدرُ نَفسَهُ، ص ٢٣٩. فإنه كان يتمتع بأفق واسع، ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، (ت٦٣٠هـ-١٤٣٣م)، الكامل في التاريخ، دار الطباعة، (القاهرة، ١٢٩٠هـ- ١٨٧١م)، ج٧، ص٤٠. ابن خلدون، المقدمة، ج٣، ص٥٩٩.

(٣) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن زيد بن خالد الطبري، (ت ٣١٠هـ)، تاريخ الأمم والملوك، باعتناء: دي خويه، بريل، (ليدن، ١٨٧٩م)، ج٣، ص١٤٠٢، ١٤١٥.

(٤) ابن خلدون، المقدمة، ج٣، ص٥٩٧.

(٥) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١١، ص٨٢ (طبعة الحسينية)، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٤٠.

(٦) من رؤساء الأتراك، استوزره المستعين على كره منه، قتله الجند في أخر ربيع الآخر سنة ٢٤٩هـ، بعد أن أستجار بالخليفة فلم يجره، وقتلوا معه كاتبه شجاع بن القاسم، الطبري، الكامل في التاريخ، ج١١، ص٨٢. ومن المحتمل أن يكون قد جرى قتله بموافقة المستعين بالله وتدبيره، اليعقوبي، أحمد بن واضح (ت ٢٨٤هـ)، تاريخ اليعقوبي، باعتناء، دي خويه بربل، (ليدن، ١٨٨٣م)، ج٢، ص٦٠٦.

(٧) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١١، ص٨٦.

(٨) المَصدرُ نَفسُهُ ، ج١١، ص٨٦، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٦٠٦.

(٩) ترجم له ابن النديم، أبو الفرج محمد بن اسحاق بن ابي يعقوب النديم الوراق البغدادي (ت٣٨٢هـ)، الفهرست، باعتناء: غوستاف فارجل، (لايبزك، ١٨٧١م)، ص١٢٤.

(١٠) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١١، ص٨٦، ابن الطقطقي، الفخري في الأداب السلطانية، ص٤٤٢.

(١١) المَصدرُ نَفسَهُ، ج١١، ص١٠٣، أما صاحب الفخري فيذكر أنه لم يستوزر الخليفة المستعين بالله أحداً بعد ابن يزداد وإنما استكتب الجرجرائي وشجاع "ولم يتسم أحد منهما بالوزارة، الفخري في الأحكام السلطانية، ص٢٤٢.

(١٢) ابن الطقطقي، الفخري في الأداب السلطانية، ص٢٤٢.

(١٣) المَصدرُ نَفسَهُ، ص ص٢٤٤.

(١٤) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١١، ص١٦٠، المسعودي، ابو الحسن بن الحسين بن علي المسعودي، (ت ٣٤٦هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، (باريس، ١٨٦١- ١٨٧٦م)، ج٤، ص١٦٩.

(١٥) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١١، ص١٦١.

(١٦) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١١، ص١٦١، ابن كثير، عماد الدين ابو الفراء اسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية في التاريخ، مطبعة السعادة، (القاهرة، ١٣٤٨- ١٣٥٨هـ/ ١٩٢٩- ١٩٣٩م)، ج١١، ص١٦٠.

(١٧) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص١٦٩.

(١٨) كان ذلك في رجب سنة ٢٥٥هـ- ٨٦٩م.

(١٩) حكم المهدي خلال الفترة ٢٥٦هـ- ٩٦٩م- ٨٧٠م.

(٢٠) تتابع على وزارته جعفر بن محمد الأسكافي، وعيسى بن فرخانشاه، وسليمان بن وهب بن سعيد، وعبد الله بن محمد بن يزداد، أي أربعة وزراء خلال فترة تقارب السنة الواحدة من ٢٥٥هـ، حتى ٢٥٦هـ/ ٨٦٩- ٨٧٠م.

(٢١) الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، (ت ٣٥٦هـ)، الأغاني، طبعة الساسي، (القاهرة، ١٢٢٢هـ)، ج٢٠، ص٦٧.

(٢٢) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص٢٤٧.

(٢٣) المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٤، ص١٨٣.

(٢٤) المَصدرُ نَفسَهُ، ص ص٢٤٢. ابن النديم، الفهرست، ص١٢٤.

(٢٥) بويع المعتمد على الخليفة في ١٣ رجب سنة ٢٥٦هـ- ٨٦٩م، الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١١، ص١٠٣- ١٠٥، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٦١٩.

(٢٦) ابن اخ الفتح بن خاقان، وزير المتوكل.

(٢٧) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٦١٩.

(٢٨) توفي الوزير في رجب سنة ٢٦٣هـ- ٧٨٦م.

(٢٩) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص٢٥١، إذ كان كاتباً للموفق.

(٣٠) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١١، ص٢٤٦، المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٤، ص١٩٩، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٣٦.

(٣١) المَصدرُ نَفسَهُ، ج١١، ص٢٤٦. ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٣٦.

(٣٢) المَصدرُ نَفسَهُ، ج١١، ص٢٥١. المَصدرُ نَفسَهُ، ج١١، ص٣٦.

(٣٣) المَصدرُ نَفسُهُ، ج١١، ص٢٥١، المَصدرُ نَفسُهُ، ج١١، ص٣٦. ابن الأثير الكامل في التاريخ، ج٧، ص١١٢.
(٣٤) هرب الحسن بن مخلد مع بعض القادة الذين أزروه الى الموصل خوفاً من الموفق.
(٣٥) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص١١٦.
(٣٦) توفي الموفق يوم الأربعاء لثمان بقين من صفر سنة ٢٧٨هـ– ٨٩١م.
(٣٧) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١١، ص٢٥٣، ابن الطقطقي، الفخري، في الآداب السلطانية، ص٢٥٢.
(٣٨) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص٢٥٤.
(٣٩) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١١، ص٢٥٣،
(٤٠) المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج١١، ص٣٣٧.
(٤١) توفي المعتمد في ١٨ رجب سنة ٢٧٩هـ/٨٩٢م، وتولى الخلافة بعده أبو العباس أحمد بن طلحة الموفق بن المتوكل على الله.
(٤٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١١، ص٣٤١، المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٢، ص٣٢٣. ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٦٦.
(٤٣) ابن الاثير الكامل في التاريخ، ج٧، ص١٨٢، ابن الجوزي، ابو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي الجوزي (ت٥٩٧هـ) المنتظم في تاريخ الملوك والامم، حير آباد، الدكن، (١٣٥٨-١٣٥٩هـ/١٩٣٨-١٩٣٩م) ج٥، قسم ٢، ص٣٣٢-١٣٥ وكانت وفاة عبيد الله بن سليمان في ربيع الاخر سنة ٢٨٨هـ/ ٩٠٠م.
(٤٤) الصولي، أخبار الراضي والمتقي، ج٢، ص١٥٠، المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٣٣٣، وابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٩١.
(٤٥) المرزباني، أبو عبدالله محمد بن عمران بم موسى المرزباني (ت٣٨٤هـ)، معجم الشعراء، تحقيق: عبد السلام احمد فراج، دار إحياء الكتب العربية، (القاهرة، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م)، الزركلي، خير الدين الزركلي، الأعلام، مطبعة كوستانوس (القاهرة، ١٣٥٩هـ/١٩٥٤م).
(٤٦) توفي الخليفة المعتضد في سنة ٢٨٩هـ/ ٩٠١م.
(٤٧) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١١، ص٣٧٣. المسعودي، مروج الذهب ج٤، ص٢٧٥.
(٤٨) المصدر نفسه، ج١١، ص٢٧٣، ابن الطقطقي، الفخري في الآداب، ص٢٥٨.
(٤٩) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٩٨، الذهبي، شمس الدين ابو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي الفارقي. ت٧٤٧هـ العبر في خبر من غبر، الجزء الثاني تحقيق: فؤاد السيد، (الكويت، ١٩٦١م) وقد توفي من نهاية سنة ٢٨٩هـ/٩٠١ م) ولكن يظهر اسمه ايضا على تقود من سنتي ٢٩٢هـ-٢٩٣م/٩٠٥-٩٠٤م ضربت بعد وفاته (زامباور) ادوارد فون، معجم الأنساب والاسرات الحاكمة في التاريخ الأسلامي، ترجمة واخراج: زكي محمد حسن ورفاقه ، مطبعة جامعة فؤاد، (القاهرة، ١٩٥١) ص٧.
(٥٠) الذهبي، العبر، ج٢، ص٨٩.
(٥١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٣-٤، ومسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٣-٤، الصابي، ابو الحسن الهلال بن المحسن بن ابراهيم بن هلال بن ابراهيم بن زهرون الصابي الحراني (ت٤٨٤هـ) الوزراء او تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق: عبدالستار، أحمد فراج، دار احياء الكتب العربية، مطبعة العاني، (بغداد، ١٣٨٣هـ، ١٩٨٤م) ص٣٩٠ وقد انفرد القرطبي برواية خاصة، إذا اورد ما يشير الى أن محمد بن داود بن الجراح كان يلي الوزارة للمكتفي بعد وفاة القاسم وخلال الحرب مع القرامطة اذ قال: "وندب السلطان محمد بن داود الجراح الوزير للخروج الى الكوفة والمقام بها، وانفاذ الجيوش الى القرمطي، صلة، ص١٦.
(٥٢) المسعودي، مروج الذهب، ج٤-ص٢٩٣.
(٥٣) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٣٠٤، مسكويه، تجارب الأمم ج٥، ص٥، أبي تغري بردي، أبو المحاسن الدين يوسف بن تغري البشغاوي الظاهري، (ت٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٣٨-١٣٧٥هـ/ ١٩٢٩-١٩٥٩م، ج٣، ص١٦٥، ابن

الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص٣٦٥. وقد بدأت الفتنه يوم الأربعاء الرابع من ذي الحجة سنة ٣٩٦هـ/ ٩٠٨م.

(٥٤) الصابي، الوزراء، ص١٩٢، ٢٨٤-٢٨٥، ابن الأثير الكامل في التاريخ، ج٨، ص٦، مسكويه، تجارب الامم، ج٥، ٨-١٣، الذهبي، العبر، ج٢، ص١٠٥.

(٥٥) الصابي، الوزراء، ص١٢.

(٥٦) ابن كثير البداية والنهاية، ج١١، ص١١٦، ابن الجوزي المنتظم، ج٦، ص١٠٦، ابن الأثير الكامل في التاريخ، ج٨، ص٢٢.

(٥٧) مسكويه، تجارب الامم، ج٥، ٢٥-٢٦.

(٥٨) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٢٦، مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٤٠.

(٥٩) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٤٢، وكان منها للمقتدر في كل يوم الف دينار وللسيدة في كل يوم ٣٣٣دينار وثلث، والأميرين أبي العباس وهارون ابن أبي العباس في كل يوم ١٣٦ دينار وثلث وانظر، الهمداني، محمد بن عبد الملك الهمداني، (ت٥٢١هـ)، تكملة تاريخ الطبري، تحقيق: البرت كنعان، المطبعة الكاثوليكية، (بيروت، ١٩٥٩م)، ج١، ص٢٦.

(٦٠) القرطبي، صلة، ص٧٢-٧٣.

(٦١) وكان الفرات أميراً للشرطة.

(٦٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٤٨، الهمداني، تكملة، ج١، ص٤٣، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص٢٠٧.

(٦٣) الهمداني، تكملة، ج١، ص٥٦.

(٦٤) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٥١، مسكويه، تجارب الأمم، ج٥.

(٦٥) القرطبي، صلة، ص١٢٠، مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص١٢٧، ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص٢٦٩.

(٦٦) القرطبي، صلة، ص١٢٦.

(٦٧) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص١٤٣، الهمداني، تكملة، ج١، ص١-٦٢.

(٦٨) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٥٥، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٥٤، مسكويه، تجارب الأمم ج٥، ص١٤٩، القرطبي، صلة، ص١٢٩ ابن الجوزي المنتظم، ج٦، ص٢٥٢، الهمداني تكملة، ج١، ص٦٤.

(٦٩) ابن الأثير الكامل في التاريخ، ج٨، ص٥٥، الصابي، الوزراء، ص٣٤٣.

(٧٠) الصابي، الوزراء، ص٣٤٣، ابن الجوزي، المنتظم، ج٦، ص٢١٦، مسكويه، تجارب الامم، ج٥، ص١٨٥.

(٧١) الصابي، الوزراء، ص٣٤٣.

(٧٢) المصدر نفسه، ص٣٤٣.

(٧٣) المصدر نفسه، ص٣٤٣، ابن الجوزي، المنتظم، ج٦، ص٢١٦، مسكويه تجارب الأمم، ج٥، ص١٨٥.

(٧٤) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص٢٧٠-٢٧١.

(٧٥) تولى القاهرة منصب الخلافة ليوم واحد، ثم اعيد المقتدر الى الخلافة، وكان ذلك في سنة ٣١٧هـ/٩٢٩م. انظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ ج٨، ص٦٩، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٥٩، مسكويه، تجارب الامم، ج٥، ص١٩٣، ابن الجوزي، المنتظم، ج٦، ص٢٢٢، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص٢٢٣.

(٧٦) ابن الأثير الكامل في التاريخ، ج٨، ص٧٠، القرطبي، صلة، ص١٤٤. الهمداني، تكملة، ج١، ص٧٨.

(٧٧) المصدر نفسه، ج٨، ص٧٤، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٦٤، ابن الجوزي المنتظم، ج٦، ص٢٣١، القرطبي، صلة، ص١٥٠.

(٧٨) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٢٠٣ وكان خروجه في نزهة الى منطقة أوانا.

(٧٩) ابن الأثير الكامل في التاريخ، ج٨، ص٧٤، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٦٤، مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٢١٤، ابن الجوزي المنتظم ج٦، ص٢٣١، القرطبي، صلة، ص١٥٠.
(٨٠) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٢٠٤.
(٨١) أبو القاسم سليمان بن الحسن بن مخلد من الكتاب تولى هو وأبوه الوزارة، كانت وزارته للمقتدر في ٣٠ جمادي الأولى سنة ٣١٨هـ/٩٣٠م.
(٨٢) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٣٠٥، القرطبي، صلة، ١٥٠، مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٢٠٥، ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص٢٧٣.
(٨٣) كانت وزارته هذه لمدة شهرين.
(٨٤) عميد الدولة الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب ولي الوزارة في ١٩ رمضان سنة ٣١٩هـ/ ٩٢١م وكان عريقاً في الوزارة انظر ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٨٧ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٦٦، مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٢١٤.
(٨٥) ابن تغري، بردي، النجوم الساهرة، ج٣، ص٢٢٩.
(٨٦) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٧٦-٧٩، مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٢٢٢، الذهبي، العبر، ج٢، ص١٧٤، الهمداني، تكملة، ج١، ص٨٣.
(٨٧) القرطبي، صلة، ص١٦٤، مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٢٢١، الهمداني، تكملة، ج١، ص٨٣.
(٨) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٢٣٨.
(٨٩) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٧٤، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٦٤، ابن الجوزي، المنتظم، ج٦، ص٢٣١، القرطبي، صلة، ص١٥٠.
(٢) ابن الأثير، الكامل في التريخ، ج٨، ص٨٣، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٧٠، الهمداني، تكملة، ج١، ص٩٠، ابن العبري، ابو الفرج غريغوريوس بن هارون الملطلي، (ت ٦٧٥هـ)، تاريخ مختصر الدول، تحقيق: أنطوان صالحان اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، (بيروت ١٩٥٨م) مختصر، ص١٥٨-١٥٩، وقد تم استيزاره في ٩شوال سنة ٣٢٠هـ/ ٩٣٢م، واستخلف له الكلوذاني لأنه كان منفياً في فارس.
(٩١) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٢٦٥.
(٩٢) المَصدرُ نَفسُهُ ، ج٥، ص٢٧٢-٢٧٣، الهمداني، تكملة ج١ ص١٠١.
(٩٣) المَصدرُ نَفسُهُ ، ج٥، ص٢٧٣، المَصدرُ نَفسُهُ ، ج١، ص١٠١.
(٩٤) خلع القاهر وتولى الراضي الخلافة يوم السبت لست خلون من جمادي الأولى سنة ٣٢٢هـ.
(٩٥) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٩٧، مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٢٩٢، ابن الجوزي، المنتظم، ج٦، ص٢٦٦، ومن الغريب ان الصولي يذكر في اخبار الراضي من ص٤ بأن علي بن عيسى قد أقرها لأخيه، والراجح ان عبد الرحمن قد أستوزر بعد ابن مقله.
(٩٦) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص٢٨٠.
(٩٧) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٢٩٢.
(٩٨) ابن الأثير الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٠٩، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٨٤، ابن الجوزي، المنتظم، ج٦، ص٢٨١، الذهبي، العبر، ج٢، ص٢٠٠، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص٢٧٥.
(٩٩) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٢٣٦.
(١٠٠) الصولي، اخبار الراضي والمتقي، ص٨١، مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٣٣٦. الهمداني، تكملة، ج١، ص١٧١، ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص٢٨١، وكانت وزارة عبد الرحمن ابن عيسى خمسون يوماً.
(١٠١) المصدر نفسه، ص٨١-٨٢. ابن الطقطقي، الفخري، في الآداب السلطانية، ص٢٨١.
(١٠٢) المصدر نفسه، ص٨١-٨٢.
(١٠٣) كان ابن رائق هو المتغلب في البصرة وواسط.
(١٠٤) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١١٢، مسكويه، تجارب الأمم ج٥، ص٣٥٠-٣٥١، الهمداني، تكملة، ج١، ص١٢٢-١٢٣.

(١٠٥) مسكويه تجارب الأمم، ج٥، ص٣٥٢، ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص٢٨٢.
(١٠٦) الهمداني، تكملة، ج١، ص١٢٧.
(١٠٧) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١١٤، الصولي، اخبار الراضي والمتقي، ص١٠١، الهمداني، تكملة، ج١، ص١٥٣، وكان الفضل يتولى الخراج بمصر والشام.
(١٠٨) يقول ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١١٤، "بأنه تولى وزارة الخليفة ووزارة ابن رائق".
(١٠٩) وقاضي القضاة هو أبو الحسين عمر بن محمد.
(١١٠) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٤٠٤.
(١١١) الصابي، الوزراء، ص٣٤٨.
(١١٢) الصولي، اخبار الراضي والمتقي، ص١٣٤، مكسويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٤٠٩، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص٢٦٤، الذهبي العبر، ج٢، ص٢٠٨.
(١١٣) المصدر نفسه، ص١٣٤.
(١١٤) ولم يكن لهذا الوزير إلا الاسم، لأن كتاب أمير الأمراء كانوا يتصرفون وكأنهم هم الوزراء.
(١١٥) كانت وفاة الراضي وخلافة المتقي في سنة ٣٢٩هـ/ ٩٤٠م.
(١١٦) الصولي، اخبار الراضي والمتقي، ص١٩١. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٣٠، الذهبي العبر، ج٢، ص٢١٦، ابن العبري، مختصر ص١٦٤.
(١١٧) المصدر نفسه، ص١٩١، المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٣٤٠. وقد ذكر زامباور ان كنيته " أبا الخير" والراجح " أبا الحسين" كما دونت في اغلب المصادر–المعتمدة،
(١١٨) دخل البريدي بغداد للمرة الثانية في ٢رمضان ٣١٩هـ/ ٩٤٠م.
(١١٩) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٣١.
(١٢٠) كان من دلائل تنازل ابن ميمون عن الوزارة للبريدي أنه لبس الزراعة بدلاً من السواد، وهو اللباس الرسمي للوزير، وقد تم ذلك في السادس من رمضان ٣٢٩هـ/٩٤٠م ولعل ذلك قد حصل بمواطأة الخليفة.
(١٢١) تولى الوزارة بعد البريدي كل من القراريطي والأصفهاني، وابن مقله.
(١٢٢) تولى منصب " امير الامراء" ثمانية أشخاص خلال الفترة من سنة ٣١٧-٣٣٤هـ/ ٩٩-٩٤٥، للنظر زامباور، معجم، ص١١.
(١٢٣) المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد الحسيني العبيدي (ت٨٤٥هـ)، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والاثار، مطبعة النيل،(القاهرة، ١٣٢٤هـ/١٣٢٦هـ)، ج١، ص٢٧٣.
(١٢٤) الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي، ص٣٨.
(١٢٥) التنوخي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، ص٨٧-٨٨.
(١٢٦) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص ٢٦-٢٧.
(١٢٧) المَصدرُ نَفسُهُ ، ج٥، ص ٢٦-٢٧.
*لقد ظهرت ضرورة تعديل موعد الجباية بصورة ملحة في زمن الخليفة المتوكل، حيث جرت محاولة لاصلاحها سنة ٢٤٣هـ/ ٨٥٧م، ولكن هذه المحاولة لم تستمر اذ قتل المتوكل قبل ان يباشر في تنفيذ مشروعه هذا واستمر الوضع على حاله حتى زمن المعتضد، المقريزي، الخطط، ج١، ص٢٧٥-٢٧٧.
(١٢٨) ابن خرداذبه، أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن عبدالله بن خرداذبه الخراساني، (ت غد ٣٠٠هـ)، المسالك والممالك، باعتناء: دي فويه (ليدن، ١٨٨٩هـ)، ص١٢٥.
(١٢٩) الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي الكاسب (ت٣٨٧هـ)، مفاتيح العلوم، صححه: أدارة الطباعة المنيرية، مطبعة الشرق القاهرة ١٣٤٢هـ، ص٤٠.
(١٣٠) تولى الوزارة بين سنتي ٢٨٨-٢٩١هـ.
(١٣١) نهر عيسى: يأخذ مياه من الفرات، الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص٣٩.
(١٣٢) جعل سعته اثنين وعشرين ذراعاً.
(١٣٣) الصابي، الوزراء، ص٢٧٩-٢٨٠.

(١٣٤) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص٦٦، الصابي، الوزراء، ص٣٤٩.
(١٣٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص ٢٧.
(١٣٦) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨،ص٦٦، الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي، ص٤٠.
(١٣٧) المصدر نفسه، ج٨،ص٦٦.
(١٣٨) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص ١٠٦، فعند ذكر مسكويه بأن معز الدولة البويهي سأل الوزير علي بن عيسى عن سبب خراب البلاد فأجابه بذلك.
(١٣٩) بين سنتي ٣٢٤-٣٣٤ ، ٩٣٥-٩٤٥م.
(١٤٠) الصولي، أخبار الراضي والمتقي، ص١٠٨.
(١٤١) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص ٩.
(١٤٢) الصولي، أخبار الراضي والمتقي، ص١٠٦، الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي، ص٤١.
(١٤٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص ٩٦.
(١٤٤) الصولي، أخبار الراضي والمتقي، ص١٣٧-٣٣٨.
(١٤٥) المصدر نفسه، ص١٠٦.
(١٤٦) المصدر نفسه، ص١٠٧.
(١٤٧) قدامه، أبو الفرج قدامه بن جعفر بن قدامه بن زياد البغدادي (ت٣٣٧هـ)، نبذه عن كتاب الخراج وصفه الكتابه، نسخة مصورة عن مخطوطة مكتبة كوبريلي باستابول تحت رقم ١٠٧٢ ادبيات عام، (مخطوطة ٨أ) وقد اطلق عليه فيما بعد "ديوان السامي"، خلال القرن الخامس الهجري، الحسن بن عبدالله، أثار الأول، ص٧٢.
(١٤٨) قدامه، الخراج٩ (أ)، "مخطوطة كوبلريلي".
(١٤٩) مخطوطة كوبلريلي ، ص، ٩ أ.
*الختمة: خلاصة الحساب الشهري كان الجهبذة يرفعه في كل شهر بالاستخراج والجمل والنفقات والحاصل، كأنه يختتم الشهر به، الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص٣٧، وانظر متز، أدم، الحضارة الإسلامية، ج١، ص١٩٢.
(١٥٠) قدامة، الخراج، س/٩ أ مخطوطة.
(١٥١) قدامة، الخراج، س/٩ أ.
(١٥٢) المصدر نفسه، س/٩ ب.
(١٥٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص ١٥١، وانظر الصابي، الوزراء، ص٣١٤.
(١٥٤) ذكر ادم متز، الحضارة ج١،ص١٣٣ بان ذلك حصل في سنة ٣١٤هـ/٩٢٣م، والمرجح عندي ما اثبته في المتن، فقد ذكره مسكويه ضمن أخبار سنه ٣١٠هـ.
(١٥٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٥١، بأنه "إبراهيم بن أيوب"
(١٥٦) الروزنامجات: أصل الكلمة فارسي مشتق من "الروز" التي تعني "اليوم" وعليه فالكلمة تدل على السجل اليومي، ومما يلفت الانتباه أن هذا اللفظ كان مستعملاً لدلالة على نفس المعنى في مصر أيام الحكم الفاطمي، المقريزي ، ص٢١.
(١٥٧) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص ١٥٢، وينظر: الصابي، الوزراء، ص٣٠٣- ٣٠٦.
(١٥٨) ابو سالم، محمد بن طلحة الوزير (ت ٦٥٢هـ)، العقد الفريد للملك السعيد، ص١٠٨، وما بعدها.
(١٥٩) الوزير ابو سالم، العقد الفريد للملك السعيد، ص١٥٩.
(١٦٠) الصابي، الوزراء، ص١٢٧.
(١٦١) المَصدرُ نَفسَهُ، ص ٢٧.
(١٦٢) تحكم قادة الأتراك فيه خلال فترة سبع السنوات التي أعقبت مقتل الخليفة المتوكل، وتحكم الموفق به خلال فترة حكم الخليفة المقتدر و"أمير الأمراء"، بعد ذلك الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١١، ص٨٦، ٢٥١، ابن كثير، البداية والنهاية في التاريخ، ج١١، ص٣٦.

(١٦٣) لم يكن بيت المال مسؤولاً عن الصرف إلا على نفقات دار الخلافة والدواوين والحرمين وطريقهما والثغور، ورواتب القضاة في الولايات، وولات الحسبة والمظالم، مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص١٩٣، ١٩٤.
(١٦٤) الدوري، عبد العزيز، النظم الإسلامية، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٠م، ص٢٠٣- ٢٠٤.
(١٦٥) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١١، ص٢٧٩، وابن منظور، لسان العرب، ج٣، ص١٣٣، الزبيدي، تاج العروس، ج١، ص١٩٤.
(١٦٦) الصابي، الوزراء، ص٢٨٤- ٢٨٦.
(١٦٧) المَصدرُ نَفسُهُ، ص١٤٠، التنوخي/ نشوار المحاضرة، ج٨، ص١٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٤٩.
(١٦٨) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٦.
(١٦٩) الصابي، الوزراء، ص٢٧٨، وأنظر: الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص٢٠٦.
(١٧٠) الصابي، الوزراء، ص٢٧٧.
(١٧١) المَصدرُ نَفسُهُ ، ص٢٧٧.
(١٧٢) المَصدرُ نَفسُهُ ، ص٢٧٧.
(١٧٣) المَصدرُ نَفسُهُ ، ص٢٧٧.
(١٧٤) الوزير هو عبيد الله بن سليمان، كان وزيراً للمعتمد حتى وفاة الخليفة، أبقاه المعتضد في وزارته وتوفي في الخدمة سنة (٢٨٨هـ/٨٩١م).
(١٧٥) الصابي، الوزراء ، ص٢٧٧-٢٧٨.
(١٧٦) كتب الدكتور الدوري في تاريخ العراق الاقتصادي بحثاً عن الجهبذة وأصلها التاريخي وتطورها ، ص١٥٧-١٦٩.
(١٧٧) المرجع نفسه، ص٢٠٧.
(١٧٨) قدامة، الخراج، ص١٩ ب، الصابي، الوزراء، ص٢٦٢.
(١٧٩) عرف ابن مماتي، أبو المكارم أسعد بن الخطير أبي سعد مهذب بن ميتا بن زكريا بن أبي قدامة بن أبي مليح مماتي المصري (ت٦٠٦هـ)، قوانين الدواوين، جمع وتحقيق: عزيز سوريال عطية، الجمعية الزراعية المصرية المكفية، مصر- القاهرة، ١٩٤٣م، ص٩، الجهبذبانه "كاتب يرسم الاستخراج والقبض، وكتب الوصولات وعمل المخاريم والختمات وتواليها، ويطالب بما يقتضية تخريج ما يرفعه من الحساب اللازم له لا الحاصل" ويبدو أن هذا اللفظ كان قديم الاستعمال في مصطلح الدواوين الإسلامية.
(١٨٠) الكسور: يعرفها الخوارزمي في مفاتح العلوم ، ص٤٠-٤١ بالمال المنكسر الذي لا يطمع استخراجه لغيبة أهله، أو موتهم، أو نحو ذلك، وكان المهتدي قد أمر بإسقاط هذه الكسور عما بقي من الزرع على المساحة، ويذكر جرجي زيدان في التمدن الإسلامي، ج٢، ص١٢١ بأن المنصور لما جعل خراج العراق مقاسمة ، بقي بعض الأراضي على الرسم القديم للخراج المقرر على أساس المساحة، وكذلك ينكسر على أصحاب تلك الأراضي بقايا كل سنة، والسلطة تطالب به .
(١٨١) تفعيل من الأوراج، بأن ينقل ما على الإنسان، ويثبت فيه، ويؤديه دفعه بعد أخرى، إلى أن يستوفي ما عليه.
(١٨٢) قدامة، الخراج، ص٣٠ أ .
(١٨٣) المَصدرُ نَفسُهُ ، ص٢٠ أ .
(١٨٤) المَصدرُ نَفسُهُ ، ص٢٠ ب .
(١٨٥) المَصدرُ نَفسُهُ ، ص٢٠ ب . متز، آدم ، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج١، ص١٣٧.
(١٨٦) حسن بن محمد بن حسن القمي (ت٣٧٨هـ)، تاريخ قم، باللغة الفارسية، ترجمة: حسن بن علي بن حسن بن عبد الملك القمي، صححه: جلال الدين الطهراني، مطبعة مجلس طهران، ١٣٥٣هـ)، ص١٥٩، ١٦١، وانظر: الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي، ص٢٠٧.
(١٨٧) يقول قدامة، الخراج، ص٢٠ ب: "وقد زال أكثر ذلك في هذا الوقت".

(١٨٨) قدامة، الخراج، ص٢٠ ب- ٢١ أ "مخطوطة كوبر يلي"
(١٨٩) المَصدرُ نَفسُهُ ، ص٩ أ .
(١٩٠) المَصدرُ نَفسُهُ ، ص٩ أ، مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٢٥٦-٢٥٧، وأنظر: متز، آدم، تاريخ الحضارة الإسلامية، ج١، ص١٣٢.
(١٩١) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص٣٧.
(١٩٢) الدوري، عبد العزيز، "مادة ديوان" دائرة المعارف الإسلامية الطبعة الجديدة بالانكليزية، العلي، صالح أحمد، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، (بغداد، ١٩٥٣م)، ص١٢٤.
(١٩٣) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٧.
(١٩٤) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١١، ص٢٧- ٢٩، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٣، ص٢٠٩، الدوري، عبد العزيز، العصر العباسي الأول، فصل الضرائب.
(١٩٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص ١٤٩- ١٥٥.
(١٩٦) المَصدرُ نَفسَهُ، ج٥، ص١١٣، الصابي، الوزراء، ص٣٢٣، ٣٢٤.
(١٩٧) الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي، ص٢٧٥.
(١٩٨) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص١١٣، الصابي، الوزراء، ص٣٣٣.
(١٩٩) المَصدرُ نَفسَهُ، الصابي، الوزراء، ص٢٩١.
(٢٠٠) أورد التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص٥٣، قول أحد كتاب الوزير ابن الفرات بأنه "نكب بنكبته" وأنه سلم إلى من يحبسه عند المصادرة.
(٢٠١) عريب القرطبي، صلة، ص٣٩، ٦٥، ٦٦، ٧٤، ١٠٨- ١٠٩، ١١٢، ١١٣، ١٢٧، ١٨٣، ١٨٤، الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي، ص٢٧٦.
(٢٠٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص١١٢، الصابي، الوزراء، ص٣٣٣، ٣٣٤.
(٢٠٣) المَصدرُ نَفسُهُ ، ج٥، ص٢٣٨.
(٢٠٤) المَصدرُ نَفسَهُ، ص٨، ١٤، ٢٤، ٦٤، ٦٩، ٩٣، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٩، ١٢٨، ١٣٩، ١٤١، ١٤٤، ١٤٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٣٩. وانظر: الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي، ص٢٧٩، ٢٨٠.
(٢٠٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٢٣٩.
(٢٠٦) الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي، ص٢٧٩.
(٢٠٧) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٢٤٦، ٢٥٣، ٢٦٦، ٢٧٢، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٣٧، ٣٣٨، ج٦، ص٦١، ٨٠، ٨٨.
(٢٠٨) الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي، ص٢٨٢.
(٢٠٩) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص ١٥٥.
(٢١٠) المَصدرُ نَفسُهُ، ج٥، ص ١٥٥.
(٢١١) يرى الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٧٩، بأن ذهاب أموال المصادرة للخزينة يعني إعادة توزيعها على الموظفين في الرواتب، وهذا يشير إلى أنها كانت توجه في الغالب إلى بيت مال العامة "أي خزينة الدولة".
(٢١٢) وهما يوسف بن تنحاس وهارون بن عمران الجبهذين التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص٢٤.
(٢١٣) المَصدرُ نَفسَهُ، ج٨، ص٤٤.
(٢١٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص ٢١.
(٢١٥) الصابي، الوزراء، ص٣٣٣.
(٢١٦) اختلف الفقهاء في "ما يبقى من التركة إذا بقيت فيها فضله لم تستوفها الفرائض، ولم يكن هناك من يعصب، ويرى القرطبي بأن "جل الصحابة قالوا بالرد على ذوي الفروض ما عدا الزوج والزوجة، وإن كانوا قد اختلفوا في كيفية ذلك، أما زيد بن ثابت فلا يقول بالرد، ويجعل الفاضل في بيت مال المسلمين، وبه قال الامام مالك والشافعي، وعلى هذا الرأي استند المعتمد كما يبدو في تشريعه الإرث، شمس الدين

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي (ت ٦٧١هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، مطبعة الاستقامة، (القاهرة، ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م)، ج٢، ص٣٤٦.

(٢١٧) الخراج، (مخطوطة كوبريلي)، س/ ٨٠.

(٢١٨) الصابي، الوزراء، ص٢٧٠، عريب، صلة، ص١١٨، إذ يقول: "وأن تقليد العمال أمر المواريث دون القضاة شيء لم يكن إلا في خلافة المعتمد على الله فإنه خلط في ذلك".

(٢١٩) المَصدرُ نَفسُهُ ، ص٤٧٦.

(٢٢٠) الصابي، الوزراء، ص٢٦٩.

(٢٢١) كانا قاضيين في بغداد، وما إليها.

(٢٢٢) الصابي، الوزراء، ص٢٦٩.

(٢٢٣) سورة الأنفال، الآية: ٧٥.

(٢٢٤) البخاري، أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة البخاري (ت ٢٥٦هـ)، الجامع الصحيح كتاب الفرائض، مطبعة دار احياء الكتب العربية، (القاهرة، د. ت)، مجلد ١٦، القرطبي، بداية المجتهد، ج٢، ص٣٤٠ وما بعدها.

(٢٢٥) الصابي، الوزراء، ص٢٦٩.

(٢٢٦) القرطبي، بداية المجتهد، مجلد ٢، ص٣٤٦.

(٢٢٧) الصابي، الوزراء، ص٢٧٠.

(٢٢٨) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٣، ص٣١٥١، طبعة ليدن، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص١٧٢.

(٢٢٩) قال ابن الفرات مخاطباً الخليفة المقتدر بالله "وقد كان المعتضد بالله والمكتفي بالله قد رفعا المواريث وازالاهما، الصابي، الوزراء، ص٢٦٨.

(٢٣٠) عريب القرطبي، صلة، ص٣٨، ويضيف إلى ذلك قوله: "وقد كان الناس قبل ذلك في بلاء وتعلل متصل من المستخرجين قبل هذا التاريخ، وأن أصحاب المواريث قد عانوا كثيراً من هذه الضريبة.

(٢٣١) وزير الخليفة المقتدر بالله خلال الفترة ٢٠٦- ٣١١هـ- ٩١٨- ٩٢٣م.

(٢٣٢) الصابي، الوزراء، ص٢٧٠.

(٢٣٣) عريب القرطبي، صلة، ص١١٥- ١١٦.

(٢٣٤) المَصدرُ نَفسُهُ ، ص١١٦.

(٢٣٥) الصابي، الوزراء، ص٢٦٨- ٢٧١، عريب القرطبي، صلة، ص١١٧.

(٢٣٦) وهو أحمد بن محمد بن خالد الكاتب المعروف بـ"أخي ابي صخرة".

(٢٣٧) الصابي، الوزراء، ص٢٦٨، حيث أصدر الوزير علي بن الفرات أمراً نص فيه على وجوب "إزالة التوكيد عن داره، والاعتراض عما خلفه وبتسليم جميعه إلى الورثة".

(٢٣٨) عريب القرطبي، صلة، ص١١٨.

(٢٣٩) أورد الصابي في كتابه الوزراء ص٢٧١، نص الجواب الذي اجاب به الفقيه أبو حازم على سؤال بدر المعتضدي، رئيس الحرس، وحاول بعد مناقشة طويلة أن يؤيد رأيه المستمد من رأي عموم الصحابة، في رد الإرث إلى القرابة، أن لم يكن هناك وارث في العصبة، ورفض الفقيه قبول رأي زيد بن ثابت.

(٢٤٠) الصولي، أخبار الراضي والمتقي، ص١٠٤.

(٢٤١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١١، ص٤٠٧.

قائمة المصادر:

١- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني (ت٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، دار الطباعة، القاهرة، (١٢٩٠هـ- ١٨٧١م).

٢- ابن الجوزي، ابو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي الجوزي (ت٥٩٧هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والامم، حيدر آباد الدكن، (١٣٥٧-١٣٥٨هـ/١٩٣٨-١٩٣٩م)

٣- ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا العلوي (ت ٧٠٩هـ)، الفخري في الآداب السلطانية، تاريخ الدولة الإسلامية، دار صادر، بيروت- لبنان، (١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م).

٤- ابن العبري، ابو الفرج غريغوريوس بن هارون الملطي، (ت ٦٧٥هـ)، تاريخ مختصر الدول، تحقيق: انطوان صالحان اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، (بيروت- لبنان، ١٩٥٨م).
٥- ابن العماد، ابو الفلاح عبد الحي بن العماد (ت ١٠٨٩م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، مطبعة المقدسي، (القاهرة، ١٣٥٠هـ- ١٩٣١م).
٦- ابن المعتز، ابو العباس عبد الله المرتضى، تصنيف أبي بكر الصولي، باعتناء. ب. لوين، النشريات الإسلامية، مطبعة المعارف (استانبول، ١٩٥٠م).
٧- ابن النديم، ابو الفرج محمد بن اسحاق بن ابي يعقوب النديم الوراق البغدادي (ت٣٨٣هـ)، الفهرست، باعتناء غوستاف فلوجل (لايبزك، ١٨٧١م).
٨- ابن تغري بردي، أبو المحاسن الدين يوسف بن تغري البشغاوي الظاهري، (ت٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، (القاهرة ١٣٣٨-١٣٧٥هـ/ ١٩٢٩-١٩٥٥م).
٩- ابن خرداذبة، ابو القاسم عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن خرداذبه (ت نحو ٣٠٠هـ)، المسالك والممالك، باعتناء: دي خويه، (ليدن، ١٨٨٩م).
١٠- ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون التونسي الحضرمي (ت ٨٠٨هـ)، من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار الكتاب اللبناني (بيروت- لبنان، ١٩٥٦-١٩٦١).
١١- ابن سعيد المغربي، نور الدين ابو الحسن علي بن محمد بن الممالك بن سعيد المغربي الغرناطي الأندلسي (ت ٦٨٥هـ)، المغرب في حلول المغرب، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، (مصر، ١٩٥٣م).
١٢- ابن كثير، عماد الدين ابو الفدا اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، البداية والنهاية في التاريخ، مطبعة السعادة، (القاهرة، ١٣٤٨- ١٣٥٨هـ- ١٩٢٩- ١٩٣٩م).
١٣- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن جلال الدين ابو العز مكرم بن نجيب الدين ابو الحسن علي بن احمد بن ابي القاسم بن حبقة ابن منظور الأنصاري (ت٧١١هـ)، لسان العرب، ط١، المطبعة الأميرية بمصر (بولاق، ١٣٠١هـ- ١٨٨٣م).
١٤- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن جلال الدين الأنصاري، (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية، (بولس، ١٣٠٠هـ).
١٥- أبو الفداء الملك المؤيد عماد الدين ابو الفداء اسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن ايوب الشافعي (ت ٧٣٢هـ)، المختصر في أخبار البشر (تاريخ أبو الفداء) دار الكتاب اللبناني، (بيروت- لبنان، دون تاريخ).
١٦- أبو الفرج، الحافظ قدامة بن جعفر، كتاب الخراج وصفه الكتابه، نسخة مصورة عن مخطوطة مكتبة كوبريلي باستابول تحت رقم ١٠٧٢ ادبيات عام.
١٧- أبو يعلي، ابو الحسين محمد بن يعلي، الأحكام السلطانية، (القاهرة، ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م).
١٨- الأصفهاني، ابو الفرج علي بن الحسين، (ت ٣٥٦هـ)، الأغاني، طبعة الساسي، (القاهرة، ١٢٢٢هـ).
١٩- أمين، أحمد، ضحى الإسلام، الطبعة الأولى، (القاهرة، ١٩٣٣م).
٢٠- البخاري، ابو عبد الله محمد بن أبي الحسن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، الجامع الصحيح، مطبعة دار احياء الكتب العربية، (القاهرة، د. ت).
٢١- التنوخي، ابو علي المحسن ابي القاسم علي بن محمد بن أبي الفهم داود بن ابراهيم بن تميم التوخي (ت ٣٨٤هـ)، جامع التواريخ، المسمى نشوار المحاضرة (أخبار المذاكرة)، الجزء الأول، باعتناء: مرجليوث، مطبعة أمين هندية، (القاهرة، دون تاريخ).
٢٢- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن احمد بن مهدي البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، أو مدينة السلام، مكتبة الخانجي، مطبعة السعادة، (القاهرة، ١٩٣١م).
٢٣- الدوري، عبد العزيز عبد الكريم، الجذور التاريخية الشعوبية، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٦٧م).
٢٤- الدوري، عبد العزيز عبد الكريم، العصر العباسي، مطبعة التفيض، (بغداد، ١٩٤٥م).
٢٥- الدوري، عبد العزيز عبد الكريم، النظم الإسلامي، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٥٠م).
٢٦- الدوري، عبد العزيز عبد الكريم، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مطبعة المعارف (بغداد، ١٩٤٨م)، (بغداد، ١٩٤٥م).

٢٧- الدوري، عبد العزيز عبد الكريم، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، (دون مطبعة)، (دون تاريخ).
٢٨- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي الفارقي، (ت ٧٤٧هـ)، العبر في خبر من غبر صدر منه (٤) أجزاء حتى الآن الجزء الثاني تحقيق: فؤاد السيد، (الكويت، ١٩٦١م)، والرابع تحقيق: صلاح الدين المنجد، (الكويت، ١٩٦٣م).
٢٩- الريس، ضياء الدين، النظريات السياسية الإسلامية، (القاهرة، ١٩٦٩م).
٣٠- زامباور ادوارد فون، معجم الأنساب والأشراف الحاكمة في التاريخ الإسلامي، ترجمة واخراج، زكي حسن ورفاقه، مطبعة جامعة فؤاد الأول (القاهرة، ١٩٥١م).
٣١- الزبيدي، محي الدين أبي الفيض السيد مرتضى الحسيني الواسطي (ت ١٢٠٥هـ)، تاريخ العروس على جواهر القاموس، الطبعة الأولى، المطبعة الخيرية، (القاهرة، ١٣٠٦هـ).
٣٢- الزركلي، خير الدين الزركلي، الاعلام، مطبعة كوستاتوس، (القاهرة، ١٣٥٩هـ- ١٩٥٤).
٣٣- الصابي، ابو الحسن الهلال ابن المحسن بن ابراهيم بن هلال بن ابراهيم بن نهرون الصابي الحراني (ت ٤٤٨هـ)، الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار احياء الكتب العربية، (القاهرة، ١٩٥٨م).
٣٤- الصالح صبحي، النظم الإسلامية، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، (بيروت- لبنان، ١٩٦٥م).
٣٥- الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى عبد الله بن العباس بن محمد الصولي البغدادي، (ت٣٣٥هـ)، أخبار الراضي والمتقي، تاريخ الدولة العباسية من(٣٢٢- ٣٣٣هـ) نشره، هيدات، منشورات مدرسة اللغات الشرقية، مطبعة الصاوي، (القاهرة، د. ت).
٣٦- الطبري، ابو جعفر محمد بن جرير بن زيد بن خالد الطبري (ت٣١٠هـ)، تاريخ الأمم والملوك، باعتناء دي خويه، بريل، (ليدن ١٨٧٩هـ).
٣٧- الطبري، ابو جعفر محمد بن جرير، القلقشندي، أبو العباس أحمد (ت٨٢١هـ)، صبح الأعشى، طبع الجزء الأول والثاني في دار الكتب المصرية، (القاهرة، ١٩٢٢- ١٩٢٨م)، الأجزاء الباقية في مطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩١٤- ١٩١٨م.
٣٨- طقوش، محمد سهيل، تاريخ الدولة العباسية، دار النفائس، ط٧، (بيروت- لبنان، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م).
٣٩- عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ)، المقدمة، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، (القاهرة، ١٩٥٨م).
٤٠- القرطبي، سعيد عريب، (١٩٨٢): صلة تاريخ الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.
٤١- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (ت٤٥٠هـ)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (القاهرة، ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م).
٤٢- متز، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمود عبد الهادي ابو ريده، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثالثة، (القاهرة، ١٩٥٧م).
٤٣- المسعودي، ابو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، (ت ٣٤٦هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، (باريس، ١٨٦١- ١٨٧٦م).
٤٤- مسكويه، أبي علي بن محمد بن يعقوب، (ت ٤٢١هـ/ ١٠٣٠م)، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: سيد كسروي جنس، ط١، مطبعة دار الكتب العلمية، (بيروت، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٠٣م).
٤٥- المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد الحسني العبيدي، (ت ٨٤٥هـ)، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، مطبعة النيل، (القاهرة، ١٣٣٤- ١٣٣٦هـ).
٤٦- النبراوي، فتحية عبد الفتاح، تاريخ النظم والحضارة الإسلامية، (دار المعارف، القاهرة، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
٤٧- ياقوت الحموي، شهاب الدين ابو عبد الله ياقوت بن الرومي الحموي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، باعتناء (وستنفلد، لايبرج)، ١٨٦٦- ١٨٧٠م.
٤٨- اليعقوبي، أحمد بن واضح (ت ٢٨٤هـ)، التاريخ الكبير أو تاريخ اليعقوبي، باعتناء. دي خويه، لايرن، ١٨٨٣م، كتاب البلدان، نشره دي خويه، بريل (ليدن، ١٨٩٢م).